جمهورية مصر العربية

المركز القومي للبحوث التربوية

نحو تطوير التعليم

دراسة تحليلية

لآراء وتوصيات المديريات التعليمية

تقديـــم

للسيد الأستاذ الدكتور أحمد فتحى ســـــرور

وزير التعلـــيم

يقتضى تطوير التعليم الرجوع الى أهل الخبرة فى الميدان ٠

ولذلك فقد طلبنا من السادة المحافظين والسادة مديرى الادارات التعليميـــة بالمحافظات عقد مؤتمرات من المديرين والموجهين والمعلمين لبحث مشكلات التعليم ، وتقديم تصوراتهم حول الحلول الممكنة لهذه المشكلات ٠

وكأى فكر علمى يبدأ بتحديد المشكلة فلقد تم تحديد المحاور الأساسية لهـــذه المشكلات ، طرحت على مختلف المديريات التعليمية لتكون دليل عمل لهذه المؤتمرات ٠

وقد انعقد تلبية لهذه الدعوة ٢٦ مؤتمرا فى محافظات مصر ، بحثت مشكـــلات التعليم ، وقدمت توصيات حول حلولها الممكنة فى ضوء خبرة كل من المديريـــات التعليمية بما يتلاءم مع البيئة التى تعمل فيها ٠

ولقد تجمع بذلك كم كبير من التوصيات كانت جديرة بالنظر والتصنيف والدراسة ٠

وقام المركز القومى للبحوث التربوية بإخراج هذه التوصيات فى هذه الوثيقـــة وملحقها بالشكل الذى يجعل منها أداة تشخيصية وعلاجية يفيد منها كل متصـــد لمشكلات التعليم فى مصر سواء عن طريق لجان تطوير التعليم بصفة عامة ، أو اللجـــان المتخصصة فى كل مجال من المجالات التعليمية ٠

والله ولى التوفيق ،

وزير التعليم

دكتور/ أحمد فتحى ســـرور

٢٦/ ٣/ ١٩٨٧

مقدمـــــة

وجه السيد الأستاذ الدكتور / أحمد فتحى سرور وزير التعليم كتابا الى جميع مديريات التربية والتعليم يدعوهم الى عقد مؤتمرات تضم القيادات التعليمية وممثلين لهيئات التدريس بالمراحل المختلفة للتعليم العام والفنى بهدف استطلاع رأى العاملين بالتربية والتعليم فى المحاور الرئيسية التى ستتناولها خطة الوزارة المستقبلية لتطوير التعليم ، وتصور الملامح الأساسية لما ينبغى ان يكون عليه هذا التطوير تلبية لاحتياجات المجتمع وآماله وتطلعاته ، وتعميقا للأخذ بمبادئ الديمقراطية فى اتاحة الفرصة لجميع الآراء الجادة من أجل التغيير الى الأفضل .

فقامت جميع المديريات التعليمية بعقد هذه المؤتمرات خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٨٧ دار الحوار فيها حول المحاور الاساسية للتطوير كما وردت بكتاب السيد الاستاذ الدكتور الوزير الى جميع المديريات التعليمية والتى تضمنت :

١ ـ خطة استكمال المبانى والفصول لاستيعاب التلاميذ والطلاب الجدد والحد من كثافة الفصول .

٢ ـ علاج ظاهرة الدروس الخصوصية .

٣ ـ مشكلات التعليم الخاص .

٤ ـ المدارس الرسمية للغات ومدى الحاجة الى التوسع فيها .

٥ ـ الملاحظات على مناهج التعليم العام والفنى التى تطبق حاليا .

٦ ـ اعداد المعلم ورفع كفايته .

٧ ـ مشكلات التعليم الفنى وربطه بمؤسسات الانتاج والخدمات .

٨ ـ مشكلات الادارة التعليمية فى كل من المدرسة والادارة التعليمية .

وكان من نتاج ذلك مجموعة من التوصيات والاتجاهات صدرت عن كل مديرية تعليمية تعبر عن تصوراتها عن كل محور من هذه المحاور من أرض الواقع بالميدان التعليمى مما يعطى هذه التوصيات أهمية كبيرة ودورا فعالا فى رسم استراتيجية فعالة لتطوير التعليم ٠

وكان من تأكيد السيد الاستاذ الدكتور الوزير على أهمية هذه التوصيات أن أوكل الى المركز القومى للبحوث التربوية مهمة دراستها وتصنيفها وتبويبها ثم اخراجها فى الاطار الذى يجعل منها وثيقة وأداة رئيسية فى رسم السياسة التعليمية وصنع القرار وتوجيه خطة التحرك نحو مواجهة المشكلات ٠

وبناء على ذلك قام المركز باستعراض هذه التوصيات واتخاذ الاجراءات الآتية :

- استخلاص التوصيات الواردة من كل مديرية تعليمية وتحديد كل منها تحديدا اجرائيا (ملحق الدراسة) ٠
- استعراض التوصيات تحت كل محور من المحاور الثمانية لصياغة المتشابه الذى اجمعت عليه غالبية المديريات التعليمية فى توصيات عامة ، ثم ابرازما انفردت به بعض المديريات من توصيات خاصة واغفال كل ما ليس له طبيعة التوصية ٠
- قام المركز بتقديم كل محور من المحاور بما يحدد أبعاده ودوره فى مسار العملية التعليمية ، وفى نهاية عرض التوصيات وضع المركز بعض التصورات والمقترحات المستخلصة من مختلف الوثائق المتعلقة بالمحور فضلا عن رؤيته التربوية فى هذا الصدد ٠ آملين أن يعم نفع هذا العرض جميع القائمين على تطوير التعليم ومواجهة مشكلاته ٠ والله ولى التوفيق ٠

مدير المركز

د/ حسين بشير محمود

دكتور/ حسين بشير محمود

٦/٢/٨٧

انجز هذه الدراسة الفريق البحثى المكون من :

الاستاذ الدكتور / حسين بشير محمود	رئيسا
الاستاذ / ادهم احمد الصراف	مقررا
الدكتور / فيليب اسكاروس منقريوس	
الاستاذ / رمزى كامل	
الاستاذة / مىّ شهاب	
الاستاذ / عوض توفيق	
الاستاذة / احسان ناصف	
الاستاذة / فتحية البجاوى	
الاستاذ / محمد السيد حسونه	أمينا

— أولا —

خطة استكمال المبانى والفصول لاستيعاب التلاميذ

والطلاب الجدد والحد من كثافة الفصول

أولا : استكمال المبانى والفصول لاستيعاب التلاميذ والطلاب الجدد والحد مــن

كثافة الفصول :

تحتل مشكلة المبانى والتجهيزات المدرسية جانبا هاما من التحديات التعليمية لمواجهة الكم المتزايد من الاطفال فى سن التعليم مع تكدس الفصول الحالية بالتلاميذ نظرا لقلة المبانى والمساحات المخصصة لها ولمرافقها فضلا عن أن كثيرا من هــذه المبانى يحتاج الى المزيد من عمليات الترميم والصيانة.وأصبح الكثير من المبانـى المدرسية لا يسمح بإحكام العملية التعليمية من جميع جوانبها وممارسة الأنشطـة التربوية اللازمة لتنمية الجوانب المختلفة للتلميذ.ولقد تحولت المساحات التى كانـت مخصصة للأنشطة التعليمية والرياضية والترويحية فى كثير من المدارس الى فصـول مكدسة بالتلاميذ مما أثر على كفاية المدرسة فى تحقيق أهدافها ٠

ويجب ألا تقع مسـئولية إنشاء المزيد من المدارس على عاتق الحكومة وحدها بل يجب أن تشجع الجهود الذاتية للاسهام فى هذا الواجب القومى ٠ وعلى المواطنـين القادرين المساهمة فى انشاء بعض المدارس فى بيئاتهم المحلية حيث اذا ما توفـر العدد الكافى من المدارس أمكن الغاء نظام الفترات والعودة الى اليوم الكامـل مع اعتدال كثافة الفصول واتاحة الفرصة لمزيد من الأنشطة المدرسية ٠

توصيات عامة اشتركت فيها غالبية المديريات التعليمية

— العودة الى نظام مؤسسة الأبنية التعليمية وأن يوجد فى كل مديرية تعليميـة وحدة للمبانى مزودة بمهندسين وفنيين فى البناء والترميم والصيانة وأن يعهـد اليها بتنفيذ المشروعات المحلية التى تتولاها جهات أخرى الآن ، حتى يتم التنفيذ وفقا لمواصفات هندسية موحدة ٠

- فرض نسبة من أرباح الشركات والمصانع والبنوك وسائر المؤسسات الاقتصادية والجمعيات التعاونية وقطاعات الانتاج للمساهمة فى توفير المبانى المدرسية ، وتوفير أراضى ومواد بناء كالحديد والاسمنت ، وحض الشركات الكبرى والمجتمعات الصناعية على إنشاء المدارس الخاصة لأبناء العاملين بها .

- إنشاء صندوق للمبانى المدرسية ، وذلك بتحصيل رسوم اضافية من الطلاب ورسوم اعادة قيد للراسبين فى جميع المراحل ، واقتراح سن تشريع لما يسمى بضريبة تعليم " كضريبة الدفاع .

- إعادة النظر فى القرار الوزارى رقم ٦٤ سنة ١٩٨٥ بشأن مجلس الآباء لزيادة رسمه ليصبح جنيهين سنويا يصرف منه على الأبنية .

- فرض رسم مبانى مدرسية يحصل مع الرسوم المدرسية ورصد حصيلته فى حساب خاص لصالح مؤسسة أبنية التعليم بواقع خمسين قرشا للابتدائى وجنيه للاعدادى وجنيهان للثانوى العام والفنى ودور المعلمين .

- فرض رسم جنيه مثلا فى شكل طابع يوضع على كل طلب خاص بأى خدمة تعليمية لصالح الأبنية والمعلمين ، واضافة قيمة المبانى المدرسية التى تقام بالمجتمعات الجديدة على قيمة الأراضى والوحدات السكنية التى تباع بها كالمتبع بالمرافق .

- فرض رسم يدفعه الطلاب عند الإلتحاق بالصفوف الأولى من مراحل التعليم المختلفة وعند التقدم للامتحانات العامة ، على هيئة طوابع تلصق على الاستمارات الخاصة بذلك ، وتمول من حصيلتها الأبنية المدرسية .

- إضافة ١٪ إلى رسم صندوق النظافة يخصص عائده لصالح صندوق أبنية التعليم وكذلك ٥٪ من حصيلة لجان الزكاة وصندوق النذور لصالح هذا الصندوق — بالمحافظات و ١٪ من أرباح مشروعات رأس المال بالمدارس الفنية ، ٥٪ من أرباح

لجنة الكراسات المدعمة ٠

- مراعاة وجود الأفنية الكافية والمصلى والمكتبة والمعمل والملعب والمسرح والتى ينبغى التركيز عليها فى تصميم المدرسة وبخاصة الإبتدائية باعتبارها الميدان الأول للتنشئة النظامية ٠

- أن تكون دراسة تكلفة تجهيزات الفصول فى ضوء الكثافات الحالية وأثمان كل وحدة حيث أن التكاليف المحددة بالخطة لفتح وتشغيل الفصول الجديدة تقل كثيرا عن سعر السوق ٠

- إعداد نماذج موحدة مدعمة بالمقايسات والمواصفات لمدارس كل نوعية من التعليم حتى يمكن تقدير التكلفة الفعلية عند وضع الخطة على أن يكون فى أبسط صورة ممكنة ٠

- الاستعانة بطلاب المدارس الصناعية فى الإجازة الصيفية لصيانة وترميم المدارس مقابل أجور رمزية ٠

توصيات خاصة انفردت بها بعض المديريات التعليمية

- فرض رسم على فاتورة التليفون والمياه والكهرباء وتذاكر الملاهى لصالح أبنية التعليم (الاسكندرية) ٠

- منح المناطق المحرومة من الخدمة التعليمية أولوية فى بناء المدارس والفصول لخفض كثافة الفصول بهذه المناطق (السويس) ٠

- بناء أجنحة لسكنى المدرسين المغتربين والعاملين بالمناطق النائية يسهم فى تمويلها نقابة المهن التعليمية (مطروح) ٠

- إنشاء مدارس للتعليم الاساسى بحلقتيه الإبتدائية والإعدادية ، مع إدماج اعتماداتها عند إعداد الخطة لسهولة وحرية الحركة عند إنشاء هذه المدارس التى تخدم مرحلة واحدة (السويس) .
- انشاء ادارة هندسية بكل مديرية تعليمية (شمال سيناء) .
- العمل على تغيير نمط بناء المدارس بالشكل المعهود وأن يضم المبنى الواحد اكثر من مرحلة مع إمكانية استخدام الفصل الواحد لأكثر من غرض تعليمى (بورسعيد) .
- تمويل المشروعات الاستثمارية من بنك الاستثمار القومى على مراحل ربع سنوية ، على أن يقوم البنك بإتاحة الدفعة الأولى من التمويل خلال الشهر الأول من العام المالى حتى يمكن البدء فى تنفيذ المشروعات فى الموعد المناسب مع إتاحة باقى الدفعات فى بداية كل مرحلة لإمكان الإنتهاء من المشروعات فى الموعد المناسب وقبل نهاية السنة المالية (البحيرة) .

رأى المركز

- التأكيد على إعادة مؤسسة أبنية التعليم وتزكية الجهود الذاتية .
- العناية بتدعيم وصيانة المرافق فى المبنى المدرسى لتسمح بمزاولة الأنشطة المصاحبة ، ولو عن طريق تخصيص بند مالى لهذا الغرض .
- إنشاء صندوق لصالح أبنية التعليم تكون موارده من مساهمة المؤسسات الانتاجية المستفيدة من التعليم ، والاستفادة من الهبات والتبرعات وأموال البر فى تدعيم الصندوق ، واستحداث طابع لصالح الصندوق على جميع الطلبات الخاصة بالخدمة التعليمية .

- العمل على الاستفادة ببعض دور العبادة والحدائق والأندية كأماكن تعليمية للصفوف الأولى وتخصيص فصول بالمصانع والمؤسسات الإنتاجية للفصول النهائية بالتعليم الفنى .

- التوسع فى فكرة المجمعات التعليمية وربط خطط الدراسة بها بنوعيات المدارس بهدف الإستفادة القصوى من الإمكانات بكل مدرسة .

- الاستعانة بخبرات وإمكانات جهاز الخدمة المدنية بالقوات المسلحة وشركات البناء والاستثمار .

- الأخذ بالأساليب الحديثة فى بناء المدارس كالبناء سابق التجهيز لسرعة التنفيذ وتقليل تكاليف الإنشاء .

- تصميم مدارس تنفذ الخطة الدراسية بأساليب تعليمية متنوعة كالفصول الطائرة أو طريقة العمل أو استخدام أسلوب الإستعانة بالعرفاء فى الفصول المزدحمة بعد تجريب هذه الأساليب قبل الشروع فى تعميمها .

- عمل خريطة لتوزيع أبنية التعليم لدراسة مدى كفاية التوزيع الحالى وتحديد المناطق الأولى بالانشاء والتوسع والترميم .

- إنشاء وحدة بحثية هندسية بالمركز القومى للبحوث التربوية تقوم بعمل تصميمات مستحدثة للمبانى المدرسية لمواجهة الأساليب التعليمية المتطورة فى ضوء الإقتصاديات المتاحة واحتياجات البيئات المختلفة .

- ثانيـــا -

علاج ظاهرة الـــدروس الخصوصيـــة

ثانيا : ظاهرة الدروس الخصوصية :

أصبحت ظاهرة الدروس الخصوصية مشكلة قومية يتعرض لها معظم طبقات الشعب بدءا من دار الحضانة حتى نهاية المراحل التعليمية . وأصبحت هذه الظاهرة ذات خطورة على طبيعة عمليتى التعليم والتعلم فهى المسئولة عن التأكيد على سياسة الحفظ والتلقين والتركيز على الجانب المعرفى فى عملية التعلم على حساب الجوانب السلوكية الأخرى من اتجاهات وقيم وميول ومهارات ، لأن الدرس الخصوصى فى طبيعته لا يكاد يتعدى أنه تكرار لما تقدمه المدرسة لتأكيد الحفظ . كما أن ظاهرة الدرس الخصوصى تكاد تصبح عملية لا أخلاقية تظهر فى سوء استغلال المعلم لأبنائه من جهة وفقدان التلميذ لمبدأ الاعتماد على نفسه من جهة أخرى .

توصيات عامة اشتركت فيها غالبية المديريات التعليمية

- العمل على رفع المستوى المادى للمدرسين ولو عن طريق إنشاء كادر خاص للمعلم .
- إختيار العناصر الصالحة للالتحاق بمعاهد وكليات إعداد المعلمين ، لتخريج المعلم الجيد والاهتمام فيها بالجانبين التربوى والتخصصى بقدر متساو .
- زيادة أعداد معاهد وكليات إعداد المعلم وسرعة سد العجز فى هيئات التدريس المتخصصة .
- الحد من إعارات المدرسين فى المواد التى تعانى العجز .
- تخفيف العبء من الحصص عن كاهل المدرس ليستطيع أداء دروسه فى الفصل بصورة أفضل .
- الانتهاء من حركات النقل والتعيين قبل بدء العام الدراسى بوقت كاف لاستقرار الأوضاع ومنع عمليات النقل خلال العام إلا عند الضرورة القصوى .

- تأجيل تجنيد المعلمين إلى شهر يوليو سنويا حرصا على استقرار واستمرار الدراسة ٠
- إلغاء أعمال السنة فى الشهادة الإبتدائية (الحلقة الأولى من التعليم الاساسى).
- إعادة النظر فى عملية النقل الآلى فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بحيث لا ينقل التلميذ إلى الصف الأعلى إلا بعد اختبار جاد ٠
- ترشيد عملية تقويم الطلاب أعمال السنة " وخفض النسب المقررة لها بحيث يكون النصيب الأكبر لامتحان آخر العام ٠
- تغيير نظام الإمتحانات بحيث نعود مرة أخرى إلى امتحان نصف العام الذى تصحح أوراقه بلجان فى المدرسة وامتحان آخر فى نهاية العام وتكون نسبة امتحان نهاية العام ٥٠٪ ، وامتحان نصف السنة ٣٠٪ وأعمال السنة ٢٠٪ ٠
- حذف ما يتواجد من حشو غير مستساغ فى المناهج لتناسب المناهج الحصص المخصصة لها ، حيث لوحظ أن المدرس يهمل الجزء الأخير من المنهج لعدم توفر الوقت الكافى لتدريسها ٠
- ضرورة الإلتزام بأ لا يقل العام الدراسى عن ثمانية شهور بأى حال من الأحوال حتى يمكن تغطية المناهج والاستفادة من المراجعات٠
- الإلتزام بالكثافة القانونية للفصول والعمل على عدم زيادتها وكذلك الحد من تعدد الفترات ليجد الطالب وقتا كافيا للاستفادة من اليوم المدرسى و زيادة التحصيل ٠

- الاهتمام بالوسائل التعليمية سيما أشرطة الفيديو وبرامج التليفزيون التعليمية والإذاعة ، وذلك بتوفير أجهزة "الفيديو" للمدارس وإن تعذر فعلى الأقل جهاز بكل مدينة •
- تكثيف البرامج التعليمية بأجهزة الاعلام وزيادة الوقت المخصص لها بحيث تشمل جميع المراحل التعليمية بما فيها سنوات النقل ، مع التأكيد على تخصيص قناة بالتليفزيون للبرامج التعليمية •
- التوسع فى المبانى بما يعدل من كثافة الفصول إلى الحد الذى يمكن المدرس من زيادة العطاء والطالب من الإستفادة العلمية •
- سرعة بناء مدارس جديدة للقضاء على نظام الفترتين الدراسيتين والعودة إلى نظام اليوم الكامل ، وإذا كانت جهود الحكومة قاصرة فلنشجع الجهود الذاتية للمواطنين فى بناء المدارس •
- الإهتمام بمجموعات التقوية بالمدارس وذلك بأن يسند العمل بها الى أكفأ العناصر من هيئات التدريس وتحت إشراف الموجهين مع زيادة فئات الرسوم المقررة للمجموعات •
- الإهتمام بعملية إخراج الكتاب المدرسى ليقبل عليه الطلاب ويجدون فيه فائدة أكبر مما يحد من لجوئهم إلى الدروس الخصوصية •
- إعادة النظر فى نظام القبول بالجامعات وربط القبول بالجامعة بحاجة المجتمع مع التوسع فى التعليم الفنى •

توصيات خاصة انفردت بها بعض المديريات التعليميـــة

- ضرورة اشتراك هيئات التوجيه الفنى فى إجراء المراجعات النهائية بالمــدارس فى النصف الأخير من العام الدراسى (المنيا) .
- ربط ترقية المدرس وحصوله على العلاوات والحوافز وترشيحه للإعارة بما يحققـــه تلاميذه من نتائج تمثل الواقع (المنيا) .
- تطبيق مبدأ العقاب والثواب .. بعد زيادة دخل المدرس برفع رسوم المجموعات (شمال سيناء) .
- يصرح للمدرسين بإعطاء دروس خصوصية داخل المدرسة للتلاميذ الذين يتقدمون بطلب مباشر لناظر المدرسة وتحدد قيمة ثابتة لكل درس (القاهرة) .
- قيام الخبراء والموجهين بتدريس دروس نموذجية على مدار السنة (البحر الاحمر) .
- تخفيض التقرير السنوى لكل مدرس يعطى درسا خصوصيا دون تصريح (البحر الاحمر) .
- إبلاغ مأمورية الضرائب بأسماء المدرسين الذين يثبت عليهم اعطاء دروس خصوصية حتى يؤدوا حق الدولة (الفيوم) .
- وضع نظام تعليمى حر لبعض المواد ويختار التلميذ منه ما يناسب قدراته (البحــر الأحمر) .
- اعداد مراكز لرفع المستوى التحصيلى لطلاب الشهادات العامة بالمجان (الفيوم) .
- العناية بالتلاميذ المتأخرين دراسيا واختيار المدرسين الأكفاء لتعليمهـــــم (الجيزة) .
- تدريب التلاميذ على حل المزيد من نماذج الأسئلة لإعدادهم لتأدية الإمتحانات (المنيا) .

- توعية التلاميذ بكيفية استذكار كل مادة ومراجعتها أو بأهمية الإعتماد على أنفسهم والإهتمام بالحصة فى الفصل ، وبأهمية الإعتماد على الكتاب المقرر والإفادة منه (الجيزة) .
- إشادة إدارة المدرسة بالطالب المتفوق الذى لا يعتمد على الدروس الخاصة ووضع اسمه فى لوحة الشرف (الجيزة) .
- بدء مجموعات التقوية مع بداية العام الدراسى بواقع ٤٠ قرشا للإبتدائى ، و٥٠ قرشا للإعدادى ، و ٦٠ قرشا للثانوى العام ومافى مستواه عن الحصة ، على ألا يزيد عدد أفراد المجموعة عن ١٢ طالبا (الدقهلية) .
- رفع قيمة رسوم المجموعات الدراسية بحيث تكون خمسة جنيهات فى الحلقة الإبتدائية للمادة الواحدة ، وسبعة جنيهات فى الحلقة الإعدادية ، وعشرة جنيهات فى المرحلة الثانوية حتى يشعر المدرس بقيمتها المجزية (القاهرة) .
- جدية العمل بفصول التقوية ومساهمة الدولة فى الدروس بحيث يأخذ المدرس ٨٥٪ و ١٥٪ للمدرسة (أسوان) .
- التوسع فى مجموعات التقوية ورفع أجر المدرس عنها بما يوازى أجره فى الدروس الخصوصية (مطروح) .
- تطبيق نظام مجموعات التقوية فى المواد الدراسية فى وقت مبكر نسبيا (المنيا) .
- حظر قيام المدرس بالتدريس فى المجموعات لتلاميذ فصوله والا فبالمجان (المنيا) .
- إعادة النظر فى القرار الوزارى رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٧ بشأن المجموعات الدراسية للتقوية وإضافة مواد جديدة إليه مثل مادة للمتابعة الفنية والمالية والإدارية ومادة تحاسب المخالفين لهذا القرار (بنى سويف) .
- تغيير نظام الإمتحانات الحالى بحيث يستطيع قياس مقدرة الطالب الحقيقية على التصرف فى المواقف وعلى مدى استيعابه ، وقدرته على الابتكار (شمال سيناء)

ـ قيام مجلس الآباء والمعلمين وجمعيات رعاية الطلبة بمشروع إنشاء فصول استذكـــار للطلاب الذين لا تساعدهم ظروف المنزل (الجيزة).

ـ تدعيم مجالس الآباء بمزيد من الضوابط حتى يكون التعاون وثيقا بين المدرســة وولى الأمر لعلاج الكثير من المشاكل التى قد تكون هى السبب فى أن يلجـــأ الطالب إلى الدروس الخصوصية (مطروح) ٠

ـ إعادة النظر فى مجانية التعليم مع تخصيص جزء من الرسوم لرفع المستوى المـادى للمدرس (شمال سيناء) ٠

ـ إنشاء مراكز استماع ومشاهدة (بكل مدرسة) تضم أجهزة مشاهدة (فيديـــو) واستماع وشرائط مسجل عليها موضوعات الدروس المختلفة يلجأ إليها الطالب عنـد الضرورة (القليوبيـــة) ٠

ـ عودة البرامج التعليمية تليفزيونيا ضمن خطة الدراسة بالمدرسة شأن ما كان متبعا فى الستينات بما يرسخ اهميتها فى أذهان التلاميذ وبالتالى الاقبال عليهـــا والاستفادة منها فى فترات ارسالها المسائية (القاهرة) ٠

رأى المركـــز

تتركز أهم جوانب مواجهة هذه المشكلة فيما يلى :

ـ إعادة النظر فى أسلوب تقويم التلاميذ بحيث لا يركز على مجرد الاستظهـــــار وإنما يؤكد على ما يأتى :

٠ قياس المستوى التحصيلى مع الاهتمام بقياس النواحى الأخرى من قـــدرات خاصة وميول واتجاهات ومهارات ٠٠٠

• الاهتمام بالبطاقة المدرسية كأداة لتشخيص الجوانب السلوكية المختلفة للتلميذ والأخذ بها ضمن معايير التقويم •

ـ العودة إلى نظام اليوم الكامل تدريجيا وإتاحة الفرصة بالمدرسة لممارسة مختلف الأنشطة وإثابة المعلم بقدر مناسب للمساهمة فى توجيه النشاط •

ـ رفع كفاية الإدارة المدرسية باختيار أكفأ العناصر لإدارة المدارس مع تخصيص دورات تدريبية مناسبة لهم بهدف رفع مستوى الأداء التعليمى بالمدرسة •

ـ تنظيم حملة إعلامية لتوعية أولياء الامور بالآثار السلبية للدروس الخصوصية مع دعم ذلك بتعديل لأنظمة الامتحانات ومحتواها وأساليبها •

ـ تقويم البرامج التعليمية عن طريق الإذاعة والتليفزيون لرفع مستوى هذا النوع من الخدمة حتى تحقق الأهداف التربوية •

ـ إعادة النظر فى شكل الكتاب المدرسى بحيث يتضمن أساليب التعلم الذاتى وتعويد التلميذ من بداية المراحل التعليمية على حسن استخدام المصادر المختلفة مع إحكام تأكيد أنظمة الامتحانات على هذا الإتجاه •

ـ إنشاء بنوك أسئلة لمختلف المقررات الدراسية •

- ثالثـــــاً -

مشكلات التعليم الخــــــــاص

ثالثا : مشكلات التعليم الخاص :

يعد التعليم الخاص بمثابة الرافد الثانى لاستيعاب التلاميذ الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإلتحاق بالمدارس الرسمية. وبدلا من أن تقدم هذه المدارس خدمة متميزة لأبنائها سعى أصحابها فى معظم الاحيان إلى تحقيق المزيد من الكسب المادى ولو على حساب العملية التربوية مما جعل الكثير منها محاطا بعدة مشاكل إدارية وفنية وتربوية .

توصيات عامة أشتركت فيها غالبية المديريات التعليمية

- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء المدارس الخاصة بمصروفات لحل مشكلة كثافة الفصول .
- عدم جمع تبرعات تحت أى مسمى من تلاميذ المدارس الخاصة ، وإلزام أصحاب المدارس الخاصة بالمصروفات المدرسية المقررة .
- أن يدخل القبول فى المدارس الخاصة الثانوية ضمن تنسيق القبول على مستوى المحافظة .
- أن يكون المعلمون بالمدارس الخاصة مؤهلين تربويا مع إتاحة فرص التأهيل لغير المؤهلين .
- أن تقوم المديرية بتغطية احتياجات المدارس الخاصة المعانة من المعامل والأثاث وإجراء الترميمات اللازمة على أن يخصم ذلك من أقساط الإعانة المقررة لصاحب المدرسة .
- تيسير إعارة المدرسين لهذه المدارس لسد العجز بها .
- تدريب معلمى المدارس الخاصة بمصروفات على أساليب التربية الحديثة .
- زيادة مبالغ الإعانة التى تمنح للمدارس المعانة حتى يمكن مواجهة جزء من تكاليف الترميم والصيانة .

توصيات خاصة انفردت بها بعض المديريات التعليمية

- أن يتولى الأخصائيون من قسم المبانى والتوريدات بالادارات التعليمية خلال العطلة الصيفية حصر الإصلاحات المطلوبة للمبانى والأثاث أسوة بما هو متبع فى المدارس الرسمية واخطار أصحاب المدارس الخاصة بها لإجراء الترميمات اللازمة قبل بدء العام الدراسى (كفر الشيخ) .
- صرف سلف مؤقتة للمدارس الخاصة المعانة لترميم المبانى خلال العطلة الصيفية (أسوان) .
- الالتزام بالسن المقررة للقبول بالصف الاول من الحلقة الأولى بالتعليم الاساسى دون استثناء حسب الأماكن المتاحة (بورسعيد) .
- عدم إجراء مقابلات شخصية عند قبول التلاميذ إلا بترخيص مسبق من الإدارة التعليمية وفى حالة إجراء مقابلات شخصية عند القبول يجب أن يتم ذلك فى وجود ممثل للإدارة التعليمية التى يجب عليها وضع معايير لهذه المقابلات (القاهرة) .
- السماح لمن يرغب من التلاميذ الذين يرسبون عامين فى الصفوف السادس والسابع والثامن من مرحلة التعليم الاساسى باستكمال تعليمهم فى المدارس الخاصة (بورسعيد) .
- طبع كتيبات ونشرات توضح نظام القبول وقيمة الرسوم والمصروفات والأنشطة وغيرها (بنى سويف) .
- العودة إلى القرار الوزراى رقم ١٤٤ فى ١٩٧٩/٩/١ باشتراط موافقة الوزارة على استمرار ناظر المدرسة فى العمل بعد سن الثانية والستين (سوهاج) .
- رعاية المتعاقدين للعمل بالمدارس الخاصة وحض أصحابها على التأمين عليهم (الفيوم) .

- ألا تزيد فترة الإعارة الداخلية للمدرسين بالمدارس الخاصة بمصروفات عن ٤ سنوات، لتوسيع قاعدة الاستفادة (الاسماعيلية) .

- إعارة مديرى ونظار المدارس الخاصة بمصروفات من قبل الوزارة ومديريات التربيـة والتعليم ضمانا لتنفيذ القوانين والقرارات المنظمة لهذه المدارس (بنى سويف) .

- تزويد المدارس الخاصة بتكنولوجيا التعليم اللازمة لمواكبة التطور العصرى مثـل الآلات الحاسبة والوسائل التعليمية الحديثة (المنيا) .

- عدم إستيراد الكتب الأجنبية التى تدرس فى مدارس اللغات الخاصة والعمل علـى طبعها بمعرفة الوزارة وإعفائها من الرسوم الجمركية فى حالة استيرادها (الجيزة) .

- تدعيم أقسام التعليم الخاص بكل إدارة ومديرية تعليمية بالعدد الكافى مـن المحققين والموجهين الماليين والإداريين والفنيين من ذوى الخبرة حتى تستطيع الإشراف على المدارس الخاصة بمصروفات (بنى سويف) .

- رفع مستوى أقسام التعليم الخاص فى المديريات التعليمية إلى إدارات (الاسماعيلية) .

- إعطاء الصلاحيات للموجهين الأوائل فى تحديد مواصفات المدرس العامل بالمدارس الخاصة (الاسماعيلية) .

- دعم لجنة التعليم الخاص بالمديرية (الشرقية) .

- تمثيل أصحاب المدارس الخاصة المعانة بلجان شئون التعليم الخاص (أسـوان) .

- إلزام المدارس الخاصة بمصروفات بعدم تجاوز الكثافة العددية المقررة للطـلاب فى الفصل (المنيا) .

- عدم فتح فصول خدمات إلا بعد استيعاب المدارس الخاصة لكثافتها (بورسعيد)

- إخضاع فصول الخدمات لإشراف التعليم الخاص (الجيزة) .

- حسم قضية المعاهد القومية وتحويلها إلى مدارس لغات تجريبية تملكها الدولـة وتديرها الوزارة بأجهزتها (القاهرة) .

ـ عدم تصفية المدارس الخاصة لأى سبب وتحويلها إلى نوعية أخرى (الشرقية) .

ـ أن يكون العقاب رادعا فى حالة المخالفات ، وإذا تكررت المخالفة أكثر من مرة ينظر فى أمر الاستيلاء على المدرسة (القاهرة) .

ـ توحيد مناهج اللغات التى تدرس فى المدارس الخاصة لتحديد مستوى مناسب فى إطار خطة عامة (الجيزة) .

ـ تحويل المدارس المعانة إلى مدارس رسمية مع تعويض أصحابها (المنوفية) .

ـ ضم المدارس الخاصة المجانية (المعانة) الآيلة للسقوط للوزارة بدلا من صرف الإعانة لأصحابها (الفيوم) .

ـ صرف سلف مستديمة للمدارس الخاصة المعانة أسوة بالمدارس الأميرية حتى لا يتعطل سير العملية التعليمية بها (أسوان) .

رأى المركز

ـ التأكيد على فاعلية إشراف الوزارة على المدارس الخاصة من النواحى المالية والإدارية والفنية .

ـ التوسع فى إنشاء المدارس الخاصة .

ـ تشجيع إنشاء مدارس خاصة ذات طبيعة علاجية خاصة للتلاميذ ضعاف التحصيل مع اشتراط مدها بكوادر تربوية متخصصة .

ـ إلحاق جميع هيئات الادارة والتدريس بالمدارس الخاصة بالبرامج التدريبية التى تنظمها الوزارة .

ـ تشجيع المدارس الخاصة ذات النشاط المتميز والعالية الانجاز بميزات عينية أو معنوية من قبل الوزارة .

ـ إعادة النظر فى الرسوم المدرسية والمصروفات المختلفة للمدارس الخاصة التى أنشئت

فى السنوات الأخيرة بحيث تتناسب هذه الرسوم والمصروفات مع الخدمة التعليمية التى تقدمها هذه المدارس ٠

ـ تأكيد الانتماء القومى ومكانة اللغة العربية بمدارس اللغات الخاصة ٠

ـ تحديد مستويات الكفاية الاساسية للعاملين بجميع المدارس الخاصة ٠

ـ العودة إلى نظام تأهيل مدرسى المواد للتدريس باللغات خاصة فى الرياضيات والعلوم حيث هناك فائض منهم يمكن توجيهه للتدريس بمدارس اللغات ٠

— رابعا —

المدارس الرسمية للغات ومدى الحاجة اليهـا

رابعا : مدارس اللغات الرسمية التجريبية :

بدأ تجريب هذا النوع من المدارس فى مرحلة الحضانة نظرا لزيادة الطلب على الإلتحاق بمدارس اللغات فى فترة الانفتاح وفرص العمل التى كانت متاحة للمتميزين فى اللغات الأجنبية، وبزيادة الطلب والإلحاح على التقدم لهذه المدارس امتدت التجربة بها حتى أنها ستصل إلى الشهادة الإعدادية فى العام القادم، وبالرغم من ظهور بعض الاعتراضات على هذا النظام من الوجهة التربوية والإجتماعية إلا أن الضغط الجماهيرى عليه مازال يؤكد على أهمية استمراريته وطلب التوسع فيه .

ولقد جاءت تقارير المديريات التعليمية مؤكدة لذلك وأصدرت التوصيات لتنميته وتدعيمه بالرغم من عدم وجود هذه المدارس إلا بعدد محدود من المحافظات :

توصيات عامة اشتركت فيها غالبية المديريات التعليمية

- التوسع فى هذا النوع من المدارس لمواجهة الإقبال عليها وتخفيف الضغط على مدارس اللغات الخاصة والحد من استغلال بعضها باعتبار أن مدارس اللغات مصدرهام لتخريج كوادر تجيد اللغات الحية لمواكبة التطورات والمتغيرات الدولية .
- توافر المبانى أولا بجميع متطلبات إقامتها من حجرات دراسية وأماكن لممارسة الأنشطة المختلفة وحجرات لمعامل اللغات ودورات مياه وورش لزوم التعليم الاساسى وأفنية وملاعب كافية مع ضرورة توفير الاعتمادات اللازمة والكافية ، هذا بالاضافة إلى توفير التجهيزات المناسبة ووسائل الإيضاح والأجهزة السمعية والبصرية ....
- توفير مدرسين متخصصين على مستوى ممتاز خاصة وأن الدراسة بهذه المدارس تبدأ من أقسام الحضانة ثم مرحلة التعليم الأساسى (إبتدائى وإعدادى) والمطلوب امتدادها للثانوى .

- عقد دورات تدريبية للمدرسين بهذه المدارس للإرتقاء بمستواهم بالاشتراك مع كليات التربية والآداب والعلوم .
- فتح شعب خاصة بكلية التربية لإعداد معلمى هذه المدارس لسد العجز الشديد بها .
- أن يفضل قبول الأطفال ذوى الاستعداد اللغوى وأن يكون جو هم الأسرى على قدر معين من إجادة اللغة لمساعدة الطفل بجانب مدرسته ومدرسيه .
- الإهتمام بالكتب المترجمة فى مادتى العلوم والرياضيات ومراجعتها مراجعة دقيقة مع التأكيد على ترجمة روح المادة وليست مفرداتها .

توصيات خاصة انفردت بها بعض المديريات التعليمية

- يجب توفير مدارس جديدة متكاملة وعلى نظام يسمح لها بالتوسع ليضم جميع المراحل بدءا من الحضانة إلى نهاية الثانوى (كفر الشيخ) .
- وقف تدريس العلوم والرياضيات باللغة الانجليزية ويكتفى بدراسة لغة أجنبية فقط نظرا لصعوبة تدريسها وعدم توفر المعلم المتخصص (الشرقية) .
- تقوم توريدات الوزارة بشراء الكتب الاجنبية من مصادرها الأصلية وارسالها إلى توريدات المديريات لتوزيعها بسعر التكلفة تلافيا للإستغلال (أسيوط) .

رأى المركز

نظرا للإقبال على هذه المدارس واستعداد أولياء الامور لرفع مستوياتها بالجهود الذاتية فلابد من تنظيم هذه الجهود وعدالة توزيعها عليهم من ناحية وحسن استغلالها فى رفع مستوى العملية التعليمية بالمدارس من ناحية أخرى والبعد عن بعض المظاهر الاخرى كالتغالى فى تأثيث غرف النظار مع قلة كفاءة المعامل

المدرسية أو المكتبة كمثال ٠

- تدعيم هذه المدارس واستمرارية سلمها التعليمى بكل إدارة وتغطية احتياجاته المديريات التعليمية منها ٠

- تحديد رسوم هذه المدارس بناء على دراسة للكلفة الحقيقية للتلميذ بها حتى تتناسب الرسوم مع الخدمة التعليمية .

- رسم سياسة مبنية على دراسة شاملة لأوضاع هذه المدارس ومتطلباتها من الإمكانات المادية والبشرية وتحديد مواصفات ثابتة لذلك خاصة للمدارس الجديدة ٠

- إعداد نموذج عام لتجهيز هذه المدارس وكثافة الفصول بها ومساحة المرافق والملاعب والأفنية والمعامل وتخصيص معمل لغوى لكل مدرسة ٠

- تخصيص برنامج تدريبى خاص لنظار هذه المدارس على المستوى المركزى وبرامج قطاعية لمدرسى هذه المدارس لرفع مستواهم فى اللغات ٠

- التأكيد على الجانب القومى بهذه المدارس حتى لا يؤثر كونها مدرسة لغات على مستوى تلاميذها فى اللغة العربية وانتمائهم القومى ٠

ـ خامســـــا ـ

الملاحظات على مناهج التعليم العام والفنى الـتى تطبـــق حاليـــا

خامسا : الملاحظات على مناهج التعليم العام والفنى التى تطبق حاليا :

فى كل مرحلة من مراحل تطوير التعليم تتجه الأنظار دائما إلى المناهج باعتبارها أهم المحاور التى تستهدف التغيير • وكل تغيير فى المناهج يستلزم تغييرا فى كل حلقات المنظومة التعليمية الأخرى من معلم وأدوات تعليمية ومبان وتجهيزات وإدارة وإشراف فنى وما الى ذلك ويتركز التغيير فى المناهج دائما على المقرر الدراسى بتحريك بعض الموضوعات من صف إلى صف أو تجميعها حول محاور أو وحدات لصف من الصفوف أو حذف أو اضافة موضوعات أو تعديل فى الخطة الدراسية وعدد الساعات المتاحة لكل مادة ، بينما لا يواكب هذا التعديل فى كثير من الاحيان الجوانب الأخرى كإعداد المعلم المناسب أو تطوير الأدوات التعليمية أو النظام المدرسى ٠٠الخ

وهنا تتضح أهمية النظر إلى المنهج عند تطويره بمفهومه الواسع من أهداف وطريقة تدريس ومقرر وكتاب ودليل معلم ووسائل وأساليب تقويم وأنشطة مصاحبة ٠٠٠

وأهم ما يدعو دائما إلى تطوير المناهج التسارع المتلاحق فى المعرفة الإنسانية والمتغيرات الدولية وتطور حاجات المجتمع •

ونظرا لطبيعة هذا المحور من حيث تفرع مجالاته فسوف يكون عرض التوصيات الخاصة حسب مراحل ونوعيات التعليم ثم من حيث مجالات المواد الدراسية وأنشطتها •

توصيات عامة اشتركت فيها غالبية المديريات التعليمية

- ربط كل من التعليم العام والفنى بالبيئة بحيث تخدم المناهج الفرد والمجتمع وخطط التنمية وأن توفى تخصصات التعليم الفنى باحتياجاتها •
- تحسين طباعة الكتاب المدرسى وإخراجه وعرضه بطريقة مشوقة وجذابة •

ـ عدم تغيير المناهج فجائيا وإتاحة الفرصة الكافية لها حتى يمكن تجريبها وتقويمها ٠

ـ أن تواكب المناهج التقدم الهائل الذى حدث فى العلوم والتكنولوجيا على المستوى العام ٠

ـ تدريب طلاب المدارس الفنية (صناعى ، زراعى ، تجارى) فى مواقع الانتاج بالشركات والمؤسسات والانشطة المختلفة ٠

ـ تعميق المفاهيم والقيم الدينية بالممارسة العملية فى حصة خاصة فى الخطة مع إدخال المعاملات فى منهج التربية الدينية ٠

ـ تدريب المعلمين على تطبيق المناهج المطورة ٠

ـ إشراك المعلمين والموجهين فى عمليات تغيير المناهج ٠

ـ أن يواكب التعليم الفنى فى مناهجه متطلبات العصر وأن يتمشى مع التقدم التكنولوجى ٠

ـ تطعيم الدراسة بالقسم الأدبى ببعض الموضوعات العلمية المناسبة وتطعيم الدراسة بالقسم العلمى بموضوعات أدبية ملائمة تحقيقا لتكامل الإعداد التربوى ٠

ـ الإهتمام بالأنشطة المصاحبة للمواد الدراسية وتعزيز المناهج بوسائل الإيضاح .

توصيات خاصة انفردت بها بعض المديريات التعليمية

توصيات خاصة بربط التعليم بالبيئة :

ـ الاستفادة من الكفاءات المختلفة فى البيئة لتحقيق رسالة المدرسة مع تدعيم الصلة بين المدرسة والمؤسسات والهيئات (شمال سيناء) ٠

توصيات خاصة بربط المناهج بالعمل والحياة :

- أن تكون المناهج وظيفية مرتبطة بالحياة ذات قيمة ومغزى بالنسبة للتلاميذ - (قنا والشرقية) ·
- إعادة النظر فى نظام التعليم الثانوى العام بحيث تعمل الوزارة على تمهين هذه النوعية من التعليم بتطعيم المقررات الدراسية بمواد الثقافة المهنية والفنية (القاهرة) ·

توصيات ربط المناهج بالتكنولوجيا والعلم :

- تطوير المناهج بحيث تساعد على إكساب الطلبه التفكير العلمى وطريقة حل المشكلات (قنا واسوان) ·
- أن يواكب التعليم الفنى فى مناهجه متطلبات العصر ويتمشى مع التقدم التكنولوجى (القاهرة ، القليوبية) ·
- الإهتمام بالتجارب والتطبيقات العملية (أسيوط) .
- الربط بين النظرية والتطبيق وبين العلم والعمل (اسوان) ·
- التركيز فى بناء المناهج على تعلم المبادىء والمفاهيم العلمية التى يمكن من سياقها فهم وتفسير الكم المتراكم من الظواهر الجزئية (اسوان) ·

توصيات خاصة بمناسبة المناهج لخطط الدراسة ومستوى الطلاب :

- أن تتناسب المناهج من حيث الكم مع زمن العام الدراسى (الاسماعيلية وبورسعيد).
- أن يتناسب محتوى المناهج مع خطة الدراسة (كفر الشيخ — قنا) ·
- زيادة خطة الدراسة بالنسبة للتربية الدينية واللغة العربية للصفين الاول والثانى الاعدادى والثانوى ، والفلسفة للصف الثالث الثانوى ، الرياضيات للصف

الأول الثانوى ، والوسائل التعليمية بدور المعلمين والمعلمات والتربية الفنية والتربية الموسيقية ، والتربية الرياضية بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (القليوبية)

ـ أن تكون مناهج التعليم العام والفنى مناسبة لمستوى الطلاب (بنى سويف) .

ـ أن تعمل المناهج على تنمية الجانب المعرفى والوجدانى والمهارى والإبتكارى مع التأكيد على ترسيخ الانتماء للوطن (كفر الشيخ ـ دمياط) .

توصيات خاصة بالمعلمين :

ـ إنشاء قسم بكلية تربية أسوان لتخريج مدرسين زراعيين تربويين (أسوان) .

ـ التوسع فى برامج تدريب مدرس اللغة الانجليزية وإدخال الكمبيوتر ودوائر التليفزيون المغلقة ومعامل اللغات كوسيلة للتغلب على العجز فى هيئات التدريس (أسوان) .

توصيات خاصة بأعمال السنة :

ـ جعل درجات أعمال السنة ٢٠٪ بدلا من ٤٠٪ (السويس ، اسوان) .

ـ توزيع أعمال السنة على ثلاث فترات فى العام الدراسى على ألا تتجاوز نسبة درجاتها ٣٠٪ (أسوان) .

توصيات خاصة بالكتب والأدوات التعليمية :

ـ حظر طبع الكتب الخارجية إلا بتصريح من الوزارة (المنوفية ، السويس) .

ـ الإهتمام بالأنشطة المصاحبة للمواد الدراسية وتعزيز المناهج بوسائل الإيضاح (الاسماعيلية ، المنيا ، الوادى الجديد) .

- الإستعانة بالمراجع ومصادر المعرفة المختلفة لإثراء العملية التعليمية (الدقهلية ، الشرقية) .
- التوسع فى إعداد الورش وقاعات التدريب والمعامل (المنيا ، أسوان) .
- توفير الأجهزة والمواد العملية ووسائط الإتصال التعليمية المختلفة بالمدارس (دمياط والمنيا) .
- تدعيم المكتبات المدرسية بالمراجع التى تنمى فى الطالب حب الإطّلاع والبحث (دمياط ، أسوان) .
- أن تتولى المحافظات تأليف الكتب المدرسية مستعينة بما لديها من الأساتذة والموجهين (الشرقية) .
- أن يتضمن الكتاب المدرسى أسئلة موضوعية ومراجع (أسوان) .
- إعداد كتاب دليل المعلم ليكون فى يد المعلم قبل البدء فى تدريس المناهج المطوره (مطروح) .
- زيادة الإعتمادات اللازمة لإعداد الوسائل التعليمية التى تساعد المدرس على أداء واجبه (كفر الشيخ) .
- أن تساير الوسائل التعليمية المناهج (المنوفية) .
- تعميم الصور والملصقات والعينات الصوتية والمرئية بحيث تكون جزءا من مادة اللغة الإنجليزية المقررة (أسوان) .

ربط المناهج بالتراث العربى والإتجاه القومى :

- أن تهتم المناهج بالأصالة والتراث العربى والإسلامى (الاسماعيلية والمنيا) .
- الإهتمام بالإتجاه القومى فى مناهج المواد الإنسانية واللغة العربية (الاسماعيلية).

توصيات خاصة بمناهج التربية الموسيقية والتربية الرياضية والتربية الفنية :

— أن تأخذ التربية الموسيقية والرياضية والفنية قدرا أكبر من الإهتمام فى الخطة (جنوب سيناء ، القليوبية) .

توصيات خاصة بمناهج التعليم الاساسى :

— العناية بالتربية الروحية فى الحلقة الإعدادية وتأصيل شعائر الدين فى نفوس التلاميذ بأدائهم الصلاة والصوم (البحر الاحمر) .

— العمل على تكامل مناهج التعليم الاساسى مما يقلل من عدد الكتب الدراسية (دمياط) .

— أن تعمل مناهج الحلقة الإعدادية من التعليم الاساسى على تهيئة التلاميذ للحياة العملية فى البيئة التى يعيشون فيها مع العمل على تأكيد المفاهيم القومية فى نفوس التلاميذ وغرس العادات الصحية السليمة (البحر الاحمر) .

— مراعاة أن تتضمن مناهج الحلقة الابتدائية من التعليم الاساسى ما يكفل للتلميذ تحقيق أهداف هذه المرحلة بما يتناسب مع قدراته (البحر الاحمر) .

— تنويع مجالات الدراسة والأنشطة فى الحلقة الإعدادية من التعليم الاساسى لإشباع مختلف الميول والقدرات (البحر الاحمر) .

— أن تعمل المناهج فى الحلقة الإعدادية على تبسيط الإختراعات العملية والإكتشافات الحديثة (البحر الاحمر) .

— الإكثار من الدراسات العملية والبيئية فى مرحلة التعليم الاساسى حتى يشارك التلميذ فى خدمة بيئته (أسوان) .

- إدماج كتابى القراءة بالصف الأول من الحلقة الأولى فى كتاب واحد خال من التكرار والحشو مع الجمع بين مزايا الطريقتين الكلية والجزئية فى تدريسه (جنوب سيناء) ٠

- ألا تقتصر النصوص الأدبية فى المرحلة الإبتدائية على العصر الحديث بل تزود الكتب بنصوص من العصور الأخرى (الوادى الجديد) ٠

- توفير الوقت الكافى لتدريس منهج اللغة الإنجليزية فى الصف السابع من التعليم الأساسى (مطروح) ٠

- تعديل مناهج التربية الوطنية والعلوم والرياضيات بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (القليوبية) ٠

- قصر منهج التربية الإسلامية بالحلقة الإبتدائية على ثلاث موضوعات بدلا من خمسة مع إعداد كتاب جديد لها يحتوى على قدر مناسب من الرسوم التوضيحية والمعلومات (الفيوم) ٠

- دمج وحدات مادة الدراسات الإجتماعية المقررة فى الصف السابع من التعليم الأساسى حتى تصبح منهجا متكاملا (أسوان) ٠

- تطوير منهج الجغرافيا والتاريخ بالصف الثامن حتى تتناسب المعلومات مع مستوى التلاميذ (أسوان) ٠

- التركيز فى مناهج التربية الزراعية على السلوكيات الحميدة والولاء للأرض (الوادى الجديد) ٠

- التوسع فى دراسة نباتات الزينة التى تدرس ضمن منهج التربية الزراعية المقررة فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى (أسوان) ٠

- أن يخصص لكل إدارة تعليمية ١٢ قيراط ارض زراعية تزرع بنماذج للمحاصيل المقررة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (أسوان) .
- رفع درجات النشاط والسلوك في مرحلة التعليم الأساسي لتحقيق الأهداف الخاصة بقيم وسلوك المواطن الصالح المنتج (أسوان) .

توصيات خاصة بمناهج التعليم الثانوي العام :

- تطعيم الدراسة بالقسم الأدبي ببعض الموضوعات العملية المناسبة وتطعيم الدراسة بالقسم العلمي بموضوعات أدبية ملائمة تحقيقا لتكامل الإعداد التربوي (المنيا ، الجيزة ، بورسعيد) .
- أن يبدأ التشعيب في الثانوي العام من الصف الثالث حتى يكون لدى الطلاب القدرة على الإختيار (المنيا) .
- أن يرتبط المنهج بالمجتمع وشئونه وأن يدرب الطلاب في المرحلة الثانوية على بعض الجوانب الخلقية كالثقة والاعتماد على النفس والمبادأة بالرأي وتحمل المسئولية والتضحية والقدرة على مواجهة المواقف وكسب العيش مع تكوين مفهوم واضح عن العمل وأهميته للفرد والمجتمع (البحر الأحمر) .
- أن تعمل مناهج المرحلة الثانويه على تبصير الطالب بالخصائص الجسمية والمشكلات الجنسية وطبيعتها (البحر الاحمر) .
- التوسع في الثقافة المهنية في المدرسة الثانوية العامة (الشرقية) .
- أن تكون خطة دراسة اللغة العربية بالقسم العلمي مماثلة لخطة الدراسة بالقسم

الأدبى (الشرقية) ·

- تطعيم موضوعات القراءة بالمرحلة الثانوية بموضوعات من الأدب الرفيع (الـــوادى الجديد) ·
- أن يتضمن كتاب اللغة الإنجليزية المقرر بالمدارس الثانوية عددا من التطبيقـــات (الشرقية) ·
- إدخال مبادىء العلوم القانونية بالصف الأول الثانوى وموضوع السكان وما يتصل بـــه من مشكلات بالصف الثانى أدبى (الجيزة) ·
- تطوير منهج علم النفس بالصف الثالث الثانوى أدبى بحيث يشمل مبادىء علم النفـس العام وبعض مشكلات التكيف النفسى مع التركيز على الأسلوب العلمى ومناهج البحث العلمى ويمكن تقرير المادة فى القسم العلمى بشعبتيه (أسوان) ·
- إعادة منهج علم النفس الذى كان يدرس عام ١٩٧٦ للصف الثالث أدبى (الجيزة) ·
- أن يهتم منهج الفلسفة بالصف الثالث الأدبى بالمشكلات الفلسفية وأن يعطى الفرصة للطالب لإبداء الرأى وابراز دور الفكر الفلسفى الإسلامى فى هذه المشكلات (بورسعيد) ·
- ان يقوم منهج الفلسفة على دراسة اتجاهات عامة وليست دراسة شخصيات (الفيوم) ·
- أن تركز مادة المنطق فى الصف الثالث الأدبى على مناهج البحث العلمى (بورسعيـد) ·
- حذف الموضوعات المكررة فى منهج التربية الوطنية فى الصفين الاول والثانى (الفيـوم) ·
- تطوير مناهج الجغرافيا فى الصف الثانى الأدبى بحيث تتناسب مع العمر العقلـــى للتلاميذ (بورسعيد) ·
- مد الطـــلاب بأطلس تاريخى يصرف للصف الأول الثانوى ويستخدم فى بقية الصفـوف (أسوان) ·

توصيات خاصة بمناهج التعليم الفنى بصفة عامة (صناعى ـ زراعى ـ تجارى) :

ـ ربط المناهج الثقافية فى التعليم الفنى بمناهج التدريبات المهنية ، والمجالات العملية تحقيقا للتكامل فى الدراسة التطبيقية (الدقهلية ، قنا) .

ـ إعادة النظر فى مناهج المواد الثقافية بالتعليم الفنى والملاءمة بين هذا التعليم وطبيعة مناهج المواد الثقافية التى تدرس به (بورسعيد ، الشرقية) .

ـ زيادة فترة التدريبات العملية بكل نوعية من نوعيات التعليم الفنى (بنى سويف) .

ـ تطوير مناهج التعليم الفنى لتتناسب مع المرحلة الثانوية العامة (الوادى الجديد) .

ـ عدم قصر مناهج المواد الثقافية فى التعليم الفنى على الصفوف الأولى بل تستمر إلى نهاية المرحلة (الوادى الجديد) .

ـ إدخال مناهج جديدة بالتعليم الفنى لها ارتباط بالتطور العلمى (البحر الاحمر) .

ـ أن يشتمل كل كتاب من كتب النصوص فى الصفوف الثلاث بالتعليم الفنى على النماذج الأدبية التى تمثل مختلف المذاهب والعصور حتى لا ينسى الطالب مادته فى صف دون صف (مطروح) .

ـ تطوير كتب اللغة الانجليزية الخاصة بالتعليم الثانوى الفنى حتى تتلاءم مع الأقسام المختلفة وتخدم التخصصات العملية لهذه الاقسام (أسوان) .

ـ تطوير مناهج المواد الإجتماعية التى تدرس فى التعليم الفنى بحيث يناسب أسلوبها وعباراتها وألفاظها مستوى التلاميذ (مطروح) .

ـ إضافة لوحات تعليمية وإحصائية ورسوم بيانية لمنهج التربية القومية والإجتماعية التى تدرس بالصف الثانى بالتعليم الفنى (أسوان) .

توصيات خاصة بمناهج التعليم الزراعى :

- تعديل مناهج التعليم الزراعى بما يساير التطور العلمى وإدخال أساليب الزراعة الحديثة والميكنة المتقدمة والمحاسبة الزراعية فى المناهج (القليوبية) .
- زيادة التدريبات العملية (القليوبية) .
- إنشاء شعب تخصص اقتصاد زراعى بالدبلوم (القليوبية) .
- إعادة نظام الشعبة العامة فى بعض مدارس التعليم الزراعى (الشرقية) .

توصيات خاصة بمناهج التعليم الصناعى :

- تطوير مناهج التعليم الصناعى بما يساير التطور العلمى والتكنولوجى (القليوبية ـ البحر الاحمر) .
- تزويد مدارس التعليم الصناعى بالتجهيزات والآلات الحديثة اللازمة لتدريس المنهج المطور (الشرقية) .
- زيادة حصص العملى فى التعليم الصناعى من ١٨ الى ٢٤ حصة اسبوعيا (البحر الاحمر) .
- مسايرة التمارين العملية بالمدارس الصناعية للتقدم الصناعى وخطط التنمية (الدقهلية) .
- ربط الدراسات النظرية والعملية فى التعليم الصناعى (كفر الشيخ) .
- الإهتمام بتدريس اللغة الانجليزية فى التعليم الصناعى تيسيرا للتعامل مع المصطلحات العلمية (بورسعيد) .

مناهج التعليم التجارى :

- إدخال مادة صيانة الآلات كمادة أساسية ضمن المنهج (الشرقية ، الدقهلية) .
- العمل على تحقيق مناهج التعليم التجارى للترتيب المنطقى واحتياجات المجتمع المتطوره (المنوفية) .

- الأخذ بنظام التخصص الدراسى فى هذا التعليم (الدقهلية) .
- ان يكون هناك نظام للتشعيب فى الصف الثالث التجارى (مثل شعبة الآلة الكاتبة ، شعبة السكرتارية ، وشعبة المحاسبة) مع اعطاء الفرصة للمتفوقين من خريجى هذه الشعب للإلتحاق بالدراسات العليا (كفر الشيخ) .
- تدعيم الدراسة بالمدارس التجارية بالآلات والأجهزة الحديثة لمسايرة التطورات فى مجالات العمل المختلفة (الشرقية) .
- زيادة حصص العملى التجارى من ٣ حصص الى ٦ حصص أسبوعيا (البحر الاحمر) .

توصيات خاصة بمناهج دور المعلمين والمعلمات :

- بدء التخصصات فى الصف الثالث بدور المعلمين والمعلمات والتوسع فى انشاء تخصصات جديدة بهذه الدور (الجيزة ، الفيوم) .
- الإهتمام بالتشعيب فى دور المعلمين وجعل الدراسة بها جامعية بزيادة سنتين (البحر الاحمر) .
- أن يكون بدء تخصص التربية الرياضية والفنية والموسيقية والإقتصاد المنزلى فى الصف الأول (الفيوم) .
- أن يكون لمناهج دور المعلمين والمعلمات صلة بعملية إعداد المعلم والجوانب التعليمية والتربوية وطرق التدريس والمناهج والوسائل التعليمية والأنشطة التربوية والقيادة والريادة وواجبات المعلم (بنى سويف) .
- ربط مناهج دور المعلمين والمعلمات بما يدرس فى الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى (الفيوم) .
- تطوير مناهج دور المعلمين لتتناسب مع المرحلة الثانوية ومع التدريس فى التعليم الأساسى (الوادى الجديد) .

- إعادة النظر فى مناهج التربية الدينية وعلم النفس ، الفلسفة ، التربية الوطنية ، التربية الفنية ، التربية الزراعية ، التربية الموسيقية والاقتصاد المنزلى بدور المعلمين والمعلمات (القليوبية) .
- منح حوافز للطلبة والطالبات بدور المعلمين والمعلمات الذين يحفظون القرآن الكريم أو بعض اجزاء منه (أسوان) .
- زيادة خطة الوسائل التعليمية بدور المعلمين والمعلمات (القليوبية) .

توصيات خاصة بمناهج التربية الخاصة :

- إعادة النظر فى مناهج مدارس التربية الخاصة لتتمشى مع التطور الحديث لهذه النوعية من التعليم وتزويدها بأحدث الوسائل المعينة (الفيوم) .

توصيات خاصة بمناهج التربية الدينية :

- ربط مناهج التربية الدينية بالحياة ومشكلات المجتمع (القليوبية ، الوادى الجديد) .
- الإهتمام بإعداد المدرس المتخصص لتدريس التربية الدينية (أسيوط) .
- الربط بين مناهج بعض المواد والمناهج الدينية لتعميق الإيمان والسلوك الحميد فى نفوس الطلاب (الاسماعيلية) .
- زيادة خطة تدريس التربية الدينية فى التعليم الأساسى والعام والفنى (كفرالشيخ) .
- تكثيف العناية بالتربية الدينية واعادة النظر فى المنهج بما يتناسب وسن الطالب فى كل مرحلة تعليمية واضافة درجاتها للمجموع الكلى (الفيوم) .
- تخصيص حصص للقرآن الكريم بالتعليم الفنى (البحر الاحمر) .

توصيات خاصة بمناهج اللغة العربية :

ـ تخصيص حصص للنحو والبلاغة والأدب فى الإعدادى والثانوى (جنوب سيناء) .

ـ المساواة فى منهج الادب بين التعليم العام والفنى (السويس) .

ـ إعادة النظر فى كتب النصوص بالصفين الرابع والخامس بدور المعلمين والمعلمات وتعديل كتب النصوص بالتعليم الثانوى (القليوبية) .

ـ إعادة النظر فى منهج النصوص الأدبية ليتضمن قصائد البوصيرى فى مدح الرسول صلى الله عليه وسلم (السويس) .

ـ تزويد كتاب تاريخ الأدب الحديث والمعاصر للصف الثالث الأدبى بعدد وافر من المراجع والمصادر حتى يمكن للطالب والمعلم الإستزادة (اسوان) .

ـ أن تضم كتب البلاغة تدريبات محلولة تسهل على الطالب الفهم وطريقة النقد (مطروح) .

ـ تدريس كتاب عبقرية الصديق للعقاد بدلا من كتاب الصديق أبو بكر لان طريقة العقاد فى العرض تربى فى الشباب أسلوب التفكير العلمى (السويس) .

توصيات خاصة بمناهج اللغات :

ـ إسناد تدريس اللغات الأجنبية لمدرسين متخصصين مع التدريب التجديدى لهم (جنوب سيناء) .

ـ أن يقتصر تدريس اللغات الاجنبية على لغة واحدة ضمانا لإتقانها (بنى سويف) .

ـ حذف عدد من الوحدات التى احتوتها كتب اللغة الانجليزية المقررة بالصف الأول الاعدادى وذلك لطول المنهج (الشرقية) .

ـ توفير الوقت الكافى لتدريس منهج اللغة الانجليزية فى الصف السابع بالتعليم الاساسى (مطروح) .

- تزويد سلسلة كتب اللغة الإنجليزية بالتعليم الأساسى والثانوى العام بالتسجيلات الصوتية وأشرطة الفيديو حتى يمكن استكمال الهدف بالنطق السليم وبالسرعة اللازمة (أسوان) .
- ربط مناهج اللغة الفرنسية بالبيئة وشعب ومواد التخصص (الوادى الجديد) .

توصيات خاصة بمناهج الرياضيات :

- العناية بالرياضيات الحديثة (المنوفية) .
- تطوير مناهج الرياضيات من الصف الأول الإبتدائى حتى الثانوية العامة مع إعداد دليل للمعلم (مطروح)
- نقل بعض الموضوعات من منهج الرياضيات للصف الرابع والسادس الإبتدائى إلى الصف الخامس لازدحام منهج الصف الرابع والسادس (الوادى الجديد) .
- زيادة موضوعات الهندسة الانشائية لمناهج المرحلة الاعدادية (الوادى الجديد)
- عدم تدريس نظرية فيثاغورس وعكسها فى الصف الأول الثانوى وتدريس الحلقة والحقل بعد تدريس الزمرة فى الجبر (الوادى الجديد) .
- ربط مناهج الرياضيات فى التعليم الفنى بما يدرس بالحلقة الثانية من التعليم الاساسى (السويس) .

توصيات خاصة بمناهج الفلسفة :

- أن يتضمن منهج الفلسفة الجانب الأخلاقى والسياسى مساهمة فى تدعيم القيم الخلقية وتعريف الطلاب بالتطور السياسى للمجتمعات الانسانية (أسوان) .
- إضافة التصوف الإسلامى والإتجاهات الفلسفية المعاصرة للمنهج (أسوان) .

- أن تتضمن خطة الدراسة الأسبوعية حصتان للفلسفة وحصتان لعلم النفس (أسوان) .

توصيات خاصة بمناهج التربية الوطنية :

- تدريس التربية الوطنية فى جميع صفوف التعليم العام والفنى مع إبراز سلوك الزعماء ومواقفهم الوطنية (السويس) ٠

- إضافة درجة التربية الوطنية للصفين الأول والثانى الثانوى للمجموع الكلى حتى تشير اهتمام الطالب بها (اسوان) ٠

رأى المركز

- النظرة الشاملة عند تعديل المناهج ،إلى جميع مكونات المنظومة التعليمية وإجراء أى تعديل فى إطار جميع هذه المكونات ٠

- أن يوضع لكل منهج من مناهج التعليم العام والفنى إطار عام دائم يتضمن محتوى المقرر القابل للتحريك والتعديل وفقا للتغير فى الأهداف ووفقا للمتغيرات العالمية بجانب الجوانب الأخرى من إمكانات وأساليب وطرائق تدريس ووسائل ومواصفات للكتاب المدرسى ودليل المعلم وأساليب ونماذج للتقويم ٠

- تحقيق التوازن والتكامل الأفقى والرأسى فى المناهج فيما بين فروع المادة الواحدة والمواد المختلفة والمواد النظرية والعملية والمواد والأنشطة المصاحبة ٠

- إثراء المناهج الحالية بالمداخل البيئية والأنشطة العملية والتطبيقات ٠

- تعديل نظام الامتحانات بحيث يتضمن قياسا للقدرات المختلفة والإتجاهات ومستوى التعلم والتصرف فى المواقف الجديدة ونمو المهارات فيؤدى ذلك بدوره إلى رفع مستوى تنفيذ المنهج بالمدرسة ٠

- تطوير مناهج التعليم الفنى فى ضوء النظرة المستقبلية والتطور الحضارى الذى سيكون عليه المجتمع عند تخرج الطلاب .

- تحديد محتوى وتخصصات المناهج بالتعليم الفنى وفقا لمتطلبات سوق العمالة فى الفترة القادمة .

- تزويد مدارس التعليم الفنى بالأدوات والإمكانات السائدة فى مواقع الإنتاج والتى سيتخرج الطلبة ليعملون عليها .

- الإتجاه الى إدخال التقنيات والأساليب الحديثة فى مختلف المناهج كالميكروكمبيوتر والتعليم المبرمج وما الى ذلك .

- تشكيل لجان دائمة لها صفة الإستمرارية تختص بإعادة النظر فى المناهج كلما دعت الضرورة لذلك .

- عمل دراسات تقويمية للمناهج الدراسية الحالية للإستفادة من ذلك فى تحسينها ودعم أساليب تنفيذها .

- سادسا -

إعداد المعلم ورفع كفايته

سادسا : إعداد المعلم ورفع كفايته :

المعلم هو حجر الزاوية فى العملية التعليمية وعلى عاتقه يقع تنفيذ كل إصلاح وتطوير وهو الذى تتحقق عن طريقه الأهداف فى التلميذ فاذا ما صلح المعلم واكتمل إعداده ونظمت له البرامج التدريبية المناسبة المستمرة لرفع كفايته استطاع أن يؤدى دوره فى تحقيق هذه الأهداف كما أن المعلم هو نواة الوظائف القيادية الإدارية والفنية المختلفة فى العملية التعليمية عند اجتيازه للبرامج التدريبية التوجيهية التى تؤهله لتقلد هذه الوظائف بكفاية .

لذا كان إصلاح أحوال المعلم المادية والفنية والوظيفية وتنميته المستمرة من أهم دعامات إصلاح التعليم لانعكاسها على جميع جوانبه بدءا من التلميذ وتنفيذ المنهج من خلاله .

توصيات عامة اشتركت فيها غالبية المديريات التعليمية

- توحيد مصادر إعداد المعلم لكل المراحل ويقترح أن تكون كليات التربية بالمحافظات هى المصدر الأساسى له .
- الاستمرار فى رفع كفاءة معلمى المرحلة الأولى عن طريق برنامج التأهيل التربوى مع التوسع فيه .
- قصر القبول فى الكليات الخاصة بإعداد المعلمين على المتفوقين دون غيرهم مع منح المتفوقين منهم مكافآت .
- عقد اختبارات شخصية وربط القبول بالحاجة الفعلية للتربية والتعليم ، حتى لا يحدث فائض فى بعض التخصصات .

- فتح أقسام بكليات التربية فى التخصصات التى تعانى التربية والتعليم فيها عجزا يؤثر على انتظام الدراسة ومستوى الأداء ، كما يلزم الإقلال من المتقدمين للإلتحاق بكليات التربية فى الشعب التى بها فائض خاصة بكليات التربية الاقليمية .
- قبول الطلاب أصحاب المجاميع المرتفعة وخاصة فى اللغة العربية والدين والحافظون لقدر من القرآن الكريم للإلتحاق بدور المعلمين .
- إنشاء كلية معلمين صناعية موازية لكليات إعداد المعلم مثل كليات التربية الفنية والرياضة .
- قبول الطلاب بكليات الهندسة لدراسة مكثفة مدتها ثلاث سنوات ثم الإلتحاق بكليات التربية للتأهيل التربوى المتكامل .
- فتح أبواب كليات الهندسة والتكنولوجيا والتربية لتقديم البرامج المسائية لمن يرغب فى العمل بالتدريس فى التعليم الصناعى .
- فتح أبواب التعليم والتدريب أمام المعلمين غير المؤهلين لاستكمال تأهيلهم عن طريق نظام المقررات أو الدورات الصيفية .
- النظر فى مناهج كليات التربية ودور المعلمين والمعلمات بهدف الارتفاع بمستوى المادة الى جانب العناية بالدراسات التربوية مع تطوير أساليب التقويم والإمتحانات بها .
- زيادة حصص اللغة العربية وحصص القرآن الكريم فى دور المعلمين والمعلمات لتنمية قدرتهم اللغوية وتقويم لسانهم .
- إنشاء تخصصات جديدة بكليات التربية مثل (تربية رياضية — إقتصاد منزلى — تربية فنية — تربية موسيقية) .

- إدخال مواد في كليات التربية ودور المعلمين والمعلمات لتخريج المعلم المدرب على الوسائل الحديثة إستعدادا لإدخال نظم المعلومات والأجهزة الالكترونيـــة بالمدارس بالاضافة إلى مقررات في الشئون المالية والادارية .

- الإهتمام بالدراسات التجديدية والدورات التنشيطية في المواد الدراسية المختلفة خصوصا في المناهج التي حدث فيها تغيير أو تطوير :

- تدريب المعلمين بمدارس التعليم الفني في الإجازات الصيفية في مشروعات إنتاجية ومؤسسات صناعية وزراعية ومالية مع أخذ ذلك في الاعتبار عند ترقيتهم .

- تكليف كليات التربية بوضع البرامج التدريبية التي تكفل تنمية قدرات ومهارات — المعلمين في الأداء والتطور والابتكار لتحقيق المزيد من الخدمة التعليمية مـــع تطبيقه التدريب التحويلي كلما اقتضى الأمر ذلك .

- تغيير أسلوب التدريب بحيث يكون ميدانيا تحقيقا للأهداف المقررة له على أن تشترك الخبرات المتوافرة لدى الوزارة وكليات التربية والمركز القومي للبحوث في حلقـــات التدريب .

- مطالبة المعلمين بتقديم بحوث ميدانية بصفة دورية للتأكد من مواصلة اطلاعهـــم على أحدث التجارب التربوية في مجال التعليم، وتقديم حوافز مجزية للإنتـــاج المتميز .

- إستحداث شعب بكليات التربية لتخريج مدرسي ومدرسات التربية الخاصة ومعلمات الحضانة ورياض الأطفال ومعلم التعليم الأساسي والمكتبات .

- عند تقويم المعلم يؤخذ في الإعتبار نتائج الإمتحانات وما ينتجه من أبحاث واطلاعه الخارجي ومدى إسهامه في الأنشطة العملية والأنشطة المصاحبة للمـــادة وعند ترقيته للوظائف الاعلى يفضل من يحصل على مؤهل إضافي لا يقل عن عام .

ـ الالتزام بتطبيق القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ الخاص بدور المعلمين والمعلمات فيما يتعلق بنوعية المدرس والقرارات الأخرى والتى تنص على :

* يقوم بالتدريس بالدور المدرس الممتاز الذى يقضى سبع سنوات بالتدريس منها ثلاث سنوات بالثانوى ٠

ـ ضرورة التميز فى الحوافز بين مدرسى الثانوى ودور المعلمين تشجيعا للمتازين منهم على التدريس وألا تقتصر هذه الحوافز على الجانب المادى ويمكن أن تكون على النحو الآتى :

* تطبيق مبدأ الحوافز والذى مقداره ٢٥٪ من المرتب ولكن بدون حد أقصى ٠

* أن يكون للدور هيئة تدريس مستقلة مثبتة عليها لمن ينطبق عليه الشروط بحيث يكون لهذا المدرس تسلسل أعلى فى السلم الوظيفى عن نظيره فى الثانوى ٠

ـ توفير عوامل الإستقرار النفسى والمادى للمعلم حتى يشعر بالانتماء الإقليمى عن طريق إعادة النظر فى القرارات التى تفرق بين المديريات التعليمية من ناحية المستويات لأن هذه التفرقة تترتب عليها عودة الرسوب الوظيفى فى بعض المحافظات وتخلفها عن غيرها بسبب مكانى لا موضوعى مع أن قانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ صدر ليقضى على هذه الظاهرة إذ العبرة طبقا للقانون بطبيعة العمل ومسئولياته علما بأن الخدمة التعليمية واحدة ولا تختلف فى مديرية تعليمية عن الأخرى ٠

توصيات خاصة انفردت بها بعض المديريات التعليمية

ـ إتخاذ اللازم بحيث يكون استدعاء المدرسين للتجنيد فى شهر أغسطس من كل عام ضمانا لاستقرار الدراسة (دمياط) ٠

- إعادة النظر فى القرارات المنظمة للأجازات الدراسية تشجيعا للمعلمين الممتازين أو من حصلوا على درجات عالية فى دبلوم المعلمين والمعلمات لاستكمال دراستهم بكلية التربية (السويس) .

- تحديد الوقت المناسب للبرامج التدريبية وعدم اختصاره ويستحسن أن يكون فى فترة العطلة الصيفية (مطروح) .

- العمل على إشراك المعلمين فى عمليات تطوير المناهج والاستعانة بآرائهم فى تحسين الكتب المدرسية (القاهرة) .

رأى المركز

يؤكد المركز على الاتجاهات والتوصيات الآتية :

- توحيد مصدر إعداد المعلم للمستوى التربوى العالى لجميع مراحل ونوعيات التعليم كمستوى كفاية أساسى .

- أن تقوم كليات التربية بوضع سياسة للقبول تتمشى مع احتياجات الوزارة لسد العجز فى التخصصات المطلوبة مع الحد من تخريج ذوى التخصصات الزائدة وفق الدراسة التى قامت بها الوزارة التى تحدد احتياجاتها حتى عام ٢٠٠٠ .

- تنظيم برامج تأهيلية تحويلية للمدرسين الزائدين على نمط برامج استكمال تأهيل مدرسى اللغة العربية بكلية دار العلوم وتحويل بعض مدرسى المواد الإجتماعية إلى مدرسى لغة انجليزية عن طريق قسم اللغة الانجليزية بكليات الآداب .

- فتح الباب لخريجى كليات الهندسة والزراعة والتجارة للإلتحاق بكليات التربية

- التوسع فى شعب التعليم الأساسى بكليات التربية .

- العمل على إتاحة الفرصة لجميع خريجى دور المعلمين والمعلمات للوصول إلى المستوى العالى التربوى .
- تشجيع التحاق الممتازين والمتفوقين بكليات التربية مع رفع المستوى الاقتصادى والوظيفى للمعلم .
- تحسين الوضع العلمى للمعلم بفتح مجالات الدراسات العليا والمنح والبعثات الداخلية والخارجية واعتبار سنوات الخبرة فى التدريس بمثابة ساعات دراسية اعتبارية فى الدرجات العلمية .
- تمثيل المعلم فى لجان تطوير التعليم المختلفة .
- رفع مستوى الخدمة التدريبية للمعلم وتنويع الأساليب التدريبية واستخدام التقنيات المستحدثة واختيار أنسب الأوقات لعقد البرامج وتهيئة المراكز التدريبية بما يعمل على راحة المعلم ورفع معنوياته .
- التأكيد على دور نقابة المهن التعليمية فى رفع مكانة المعلم المادية والمهنية وتقديم كافة الخدمات النقابية للمعلم حيث كانت إقامته .

– سابعـــا –

مشكلات التعليم الفنى وربطه بمؤسسات الانتـــاج والخدمـــــات ٠

سابعا : مشكلات التعليم الفنى وربطه بمؤسسات الإنتاج والخدمات :

التعليم الفنى هو الرافد الأساسى لتزويد جميع مراكز الانتاج والخدمات فى المجتمع بالعمالة الفنية والماهرة وبذلك لا بد من أن يُشتق نظام وخطة ومناهج الدراسة فى هذا النوع من التعليم من حاجات هذه المراكز وطبيعة العمل بها ·

ولا بد أن تكون هناك جسور ممتدة دائما بين مدارس التعليم الفنى ومراكز الانتاج والخدمات ·

وتتركز مشاكل التعليم الفنى من ناحية أولى فى مدى إقبال التلاميذ عليه وفى تجهيزه بالامكانات المناسبة وفى مدى الإتزان بين نوعياته وتناسب ذلك مع حاجات المجتمع من العمالية الفنية ، ومن ناحية أخرى فى مدى ارتباطه بمراكز الانتاج والخدمات ومدى إسهام هذه المراكز فى إنشاء وتمويل المزيد من المدارس المتخصصة ومدى فتح الفصول العملية فى كل مركز وإفساح المجال لتدريب الطلاب تدريبا عمليا قبل التخرج ·

توصيات عامة اشتركت فيها غالبية المديريات التعليمية

- العمل على أن يتم القبول بمدارس التعليم الفنى على أساس الميول والقدرات والاستعدادات لدى الطلاب لا على أساس مجموع الدرجات على أن يتم ذلك من خلال اختبارات شخصية مع وضع نظام للتقويم يلازم التلميذ من مرحلة التعليم الأساسى يكشف بطريقة عملية عن هذه القدرات والاستعدادات وإلحاقه بالتخصص الذى يتناسب معه ، مع العمل على رفع الحد الادنى للقبول بالتعليم الفنى ·
- تحقيق التوازن بين عدد المقبولين من الطلاب بالتعليم الفنى بأنواعه وبين احتياجات المجتمع تلافيا للتضخم فى بعض التخصصات ، مع العمل على تحقيق التوازن بين أعداد المقبولين فى التعليم الفنى والالتزام بالنسبة التى حددتها الوزارة ٧٠٪ للثانوى الفنى ، ٣٠٪ للثانوى العام ·

- ربط أعداد المقبولين بالإحتياجات الفعلية للمجتمع من خلال تحديد المهن التى ستحتاج اليها قطاعات الانتاج والخدمات فى السنوات القادمة ، تلافيا لحدوث فائض فى أعداد الخريجين مع وضع خطة قومية لإعداد القوى العاملة فى مصر بالتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى التى تشاركها مسئولية إعداد العمالة .

- توزيع الطلاب على مراكز التدريب والمصانع والوحدات لتلافى العجز فى الورش وتوزيع طلاب المدارس الزراعية على مزارع وزارة الزراعة وحقول الارشاد الزراعى .

- التوسع تدريجيا فى المدارس الفنية نظام الخمس سنوات لتوفير الكوادر الفنية اللازمة ... والتوسع فى المدارس الصناعية ذات السنوات الخمس على أن تكون على مرحلتين يمنح الطالب فى المرحلة الاولى" بعد ثلاث سنوات" دبلوم المدرسة الصناعية المتوسطة ، ويستكمل المتفوقون دراستهم لمدة سنتين يمنح الطالب بعدهما دبلوم المدارس الفنية المتقدمة، وذلك لتخريج العمال المهرة فى المرحلة الاولى ، والفنيين فى المرحلة الثانية وتكون المدرسة بمرحلتيها تحت إدارة مدرسية واحدة .

- دراسة موقف التخصصات بالتعليم الفنى لمواجهة الاحتياجات الفعلية للبيئة والمجتمع وإنشاء شعب بالمدارس الفنية لنواحى النشاط الصناعى والتجارى البيئى مثل : الجمارك - الضرائب - السياحة - الفندقة - التأمينات - والبنوك - حفظ المعلومات واستخدام الكمبيوتر - إدخال نظام الحاسبات الالكترونية - الميكنة الزراعية - النجارة ...

- إصدار تشريع يُلزم وحدات الإنتاج والخدمات وإتاحة الفرصة للطلاب على التدريب الميدانى بها ، وتخصيص وقت محدد من الإجازة الصيفية لهذا التدريب

بالمؤسسات والمشروعات الإنتاجية . وبذلك يكون التدريب صيفا فى المصانع مع إستمرار العام الدراسى فترة أطول نظريا وعمليا .

- التوسع فى فتح الشعب الفنية التخصصية بكليات التربية بجميع المحافظات لقبول الطلاب الحاصلين على دبلوم المدارس الفنية وذلك لإعداد المعلمين العمليين على المستوى الجامعى .

- إرسال البعثات للخارج للوقوف على أحدث الأساليب فى الإنتاج بالمجالات الفنية المختلفة والإطلاع على أحدث الآلات والماكينات والتكنولوجيا الحديثة .

- تشجيع التدريب الإنتاجى من خلال مشروع رأس المال وإقامة معارض لقطع الغيار وغيرها مما يحتاجه السوق المحلى والتركيز على الخبرات والمهارات السلوكية أثناء التدريب .

- إلغاء نظام الفترتين (الفترة المسائية) بالمدارس الفنية وذلك بإنشاء أبنية جديدة والعمل على العودة إلى نظام اليوم الكامل ، والعمل على خفض كثافة الفصول لتحسين الخدمة التعليمية وإتاحة الفرصة لمزاولة الأنشطة التربوية والتركيز على الدراسات العملية والتدريب بما يحقق رفع مستوى الكفاءة المهنية للطلاب .

- الإستعانة بالخبراء العمليين والفنيين بالمؤسسات والشركات والمصانع فى إعطاء محاضرات وتدريبات عملية بمدارس التعليم الفنى .

- إنشاء مدارس فنية داخل المصانع والشركات الكبيرة لإعداد الفنيين اللازمين للعمل فى هذه الشركات على أن تشرف عليها وزارة التربية والتعليم من الناحية التربوية وذلك فى إطار التوسع فى إنشاء المدارس الملحقة بمواقع الانتاج .

- خلق التوازن بين احتياجات السوق المحلية من التخصصات الفنية الموجودة بالمدارس كما وكيفا بما يتطلبه قطاعات الانتاج والخدمات ويقتضى ذلك وضع خطة على مستوى قومى لمعرفة التخصصات المطلوبة لإنجاز خطة التنمية مع ربط الخطة المستقبلية بخطة التعليم الفنى .

توصيات خاصة انفردت بها بعض المديريات التعليمية

- مد المدارس الفنية ببعض المعدات المستغنى عنها فى قطاعات الإنتاج والخدمات (البحيرة) .
- إعفاء التجهيزات والمعدات الخاصة بالتعليم الفنى من الرسوم الجمركية (البحيرة) .
- فرض رسم نسبى أو طابع خاص لتطوير التعليم على كل مستند للطلبة أو شكاواهم وعلى نشاط المصانع والشركات والمحلات والغرف الصناعية والتجارية والزراعية والإتحادات والنقابات المعنية (الجيزة) .
- زيادة الرسوم المقررة على الطلاب وايداعها فى صندوق لتعزيز اعتمادات التجهيزات (كفر الشيخ) .
- تحويل المدارس الفنية الصناعية إلى مراكز عمل وإنتاج وفتح أبوابها لسد احتياجات القطاعات المختلفة لتضيف المزيد من الخبرة والمهارة للطلاب واستغلال الماكينات بهذه المدارس التى هى رؤوس أموال شبه معطلة ، وتتبنى الشركات والمؤسسات هذه المدارس الصناعية لمدها بالتقدم المتجدد فى كل النواحى عن طريق تنسيق وخطة مدروسة (السويس) .
- إعفاء مشروع رأس المال الدائم من تطبيق احكام القانون ٩ لسنة ١٩٨١ للتعامل بالطريق المباشر لتصنيع احتياجات المديرية والمدارس وتكليف المصالح الحكومية

بالتعامل مباشرة مع المشروع لتحقيق أهدافه وإكساب الطلاب الخبرة والمهـــارة الفنية (الفيوم) .

- فتح قنوات الاتصال بين التعليم الفنى وكل من التعليم العام والعالى (المنيا) .
- وجود جهاز متخصص يتولى تحديد المهن الحاكمة المطلوب التركيز عليها والمهن المستقبلية التى يجب الإعداد لها (المنيـا) .
- فتح فصول كنواة لمدرسة فنية للحياكة والتطريز والتفصيل وعمل الملابس الجاهـــزة ليلحق بها فى المستقبل مصنع للملابس الجاهزة نظرا لعدم توفره بالبيئة المحليـة (الوادى الجديد) .
- إعادة فتح نظام المدارس الإعدادية لحاجة المجتمع إلى الصبية بدلا من تحويلهم إلى نظام المسار الخاص الذى يعتبر جهدا وطاقة متبددة (البحر الاحمر) .
- تزويد طلاب التعليم الفنى بقدر مقبول من اللغات الاجنبية وخاصة المصطلحـات الفنية مما يعينهم على مواجهة الحياة العملية التى سيقبلون عليها دون تعـــثر (القليوبية) .
- زيادة مدة الدراسة بالتعليم الثانوى التجارى إلى أربع سنوات وتخصيص الســـنة الرابعة للتخصص الدقيق الذى يحتاجه سوق العمل (المنوفية) .
- إنشاء معاهد فنية متوسطة لخريجى الثانوية العامة الذين لم تستوعبهم الجامعات (دمياط) .
- العناية بمتابعة الخريجين ومعاونتهم فى شق طريقهم فى الحياة العملية عن طريق مساعدتهم على إقامة مشروعات أو شركات إنتاجية تسهم الدولة فى دعمها (المنيا) .

رأى المركز

- تحقيق التوازن بين نوعيات التعليم الفنى بالعمل على تغيير النسب القائمة المقررة للقبول فى التعليم الثانوى بأنواعه حتى تصير نسبة القبول بالتعليم الفنى ٧٠٪ مع حفظ التوازن بين النوعيات حتى لا تسود نسبة القبول بالتعليم التجارى النســبة على حساب الصناعى والزراعــى .

- أن يتم التوزيع على النوعيات المختلفة حسب اختبارات للقدرات والميول المهنية ·

- فتح الطريق للتعليم الفنى إلى الدراسة الأعلى مع البدء فى رفع جرعة المـــواد الثقافية ·

- الربط بين التعليم الفنى وخطط التنمية وذلك عن طريق :

  • استصدار تشريع ينظم أسلوب المشاركة بين التعليم الفنى ومراكز الانتـــاج والخدمات ·

  • إسهام القيادات الفنية بمراكز الانتاج فى خطط ومناهج التعليم الفنى وتقديم مواصفات دقيقة للمهارات المطلوبة ·

  • إنشاء مدارس فنية ملحقة بمراكز الإنتاج والخدمات يتعلم ويتدرب التلاميـــذ فيها ضمن خطة دراسية مشتركة بين المؤسسة التعليمية والمؤسســـــة الإنتاجية ·

- تطوير مواصفات بناء وتجهيزات المدرسة الفنية وتزويدها بالورش والآلات المتطـــورة تكنولوجيا ·

- رفع كفاية المعلم فى التعليم الفنى بالتوسع فى إنشاء شعب له بكليات التربيـــة أو العودة إلى نظام المعاهد العالية الفنية التربوية ·

– ثامنا –

مشكلات الادارة التعليمية فى كل مـــــن

المدرسة والادارة التعليميـــة

ثامنا : مشكلات الادارة التعليمية فى كل من المدرسة والادارة التعليمية :

الإدارة هى المنظم الأساسى للعملية التعليمية سواء فى المدرسة كوحدة تعليمية أو فى الإدارة التعليمية لمجموعة من المراحل التعليمية أو فى الجهاز التعليمى بجميع مكوناته .

والعملية الإدارية تقوم على أسس علمية وفنية لتنظيم احتياجات العملية التعليمية فى ضوء الإستغلال الأمثل لجميع الامكانات المتاحة لها من بشرية ومادية وفنية بغية تحقيق الأهداف المرسومة لها . ومن هنا كانت أهمية وضوح الأهداف التعليمية فى نظر جميع القائمين على العملية الادارية فى جميع مواقعها بداية من إدارة المدرس فى الفصل المدرسى حتى أعلا المواقع الوظيفية فى الحقل التعليمى . والعملية الإدارية من ناحية أخرى هى العامل الأساسى فى رفع فاعلية العملية التعليمية وفعاليتها .

لذا كان من الضرورى انتقاء المدير التعليمى على اختلاف مستوياته وفقا لسمات شخصية محددة ومعايير من الكفاية والخبرة بغض النظر عن الشكل التقليدى الذى يعتمد فى غالبيته على الأقدمية فى الوظيفة .

توصيات عامة اشتركت فيها غالبية المديريات التعليمية

ـ العمل على استقرار مديرى الادارة فى أماكنهم ضرورى لإحكام عمليات المتابعة والإنجاز السريع والإهتمام بإعداد مساكن خاصة للقيادات العليا لاستقرارهم فى مكان عملهم أسوة بما هو متبع فى الكثير من قيادات المصالح الاخرى .

ـ أن يكون اختيار نظار المدارس بصفة خاصة مبنيا على الكفاءة وليس الأقدمية مع تنظيم البرامج التدريبية المناسبة لهم .

ـ فتح باب الترقى أمام نظار ومديرى المدارس فى مواقعهم اذا اقتضت الضرورة الإستفادة بكفاءتهم فى هذه المواقع بمختلف المراحل .

- رفع درجة مديرى المديريات إلى وكيل وزارة والادارات إلى مدير عام حتى لا يحدث تناقض بين درجة مدير الادارة ومدير المدرسة •
- تقرير بدل طبيعة عمل مجز لنظار ومديرى المدارس بالمراحل المختلفة •
- إعادة النظر فى بنود التقرير السنوى وكذا موعده •
- أن تكون معايير أداء كل عمل معروفة ومتفق عليها وكذلك مبدأ الثواب والعقاب واقرار الحوافز •
- إعداد حركات التعيين قبل بدء العام الدراسى بوقت كاف حتى لا يحدث ارتباك مستمر فى الجدول المدرسى •
- اختيار الأوقات المناسبة لبرامج التدريب التى تحدث وسط العام الدراسى مما يعوق العمل •
- تجنيد المدرسين وإخلائهم قبل انتهاء العام الدراسى •
- إيقاف الندب من المناطق النائية والريفية إلى المدينة فى العام الأول من التعيين وإحكام التنسيق بين الإدارات الخارجية وموجهى المواد والأنشطة بما يكفل سرعة الإجراءات •
- تخفيض نصاب المدرس الأول المشرف حتى يستطيع متابعة الاعمال التحريرية والإدارية •
- تحسين أوضاع المعلمين واعتبار وزارة التعليم وزارة إنتاج لا وزارة خدمات للعمل على استقرارهم النفسى والاجتماعى •
- تلافى النقص الصارخ فى أعداد الاداريين خاصة وأن معظمهم من السيدات تلجأن إلى أجازات لحضانة أطفالهن وأجازة الوضع بما يعوق العمل •
- تزويد الإدارات التعليمية بوسائل مواصلات مناسبة حتى يمكن لمدير الإدارة والعاملين المرور والمتابعة الميدانية للمدارس •

- التوسع فى منح السلطات للقيادات بالمدارس بكافة المراحل وبالادارات التعليمية بما يسمح بالبت فى الأمور بصفة عاجلة وسريعة ٠

- إعتماد وتمويل مالى للإدارات التعليمية التى أنشئت بقرارات فقط وليس لها حتى الآن تمويل مما يعوق عملها ٠

- أن يكون هناك قنوات اتصال مباشرة وسريعة بين المؤسسات التعليمية المختلفة ضمانا لسرعة وجدية العمل ٠

- تبسيط الإجراءات المالية والإدارية فى الإدارة التعليمية وإعطاء مدير الادارة — المرونة الكافية للتصرف مع زيادة الاعتمادات الخاصة باحتياجات المديريات والإدارة التعليمية والمدارس من الآجهزة والمعدات والأدوات والتجهيزات ٠٠الخ مع التبكير فى اعتماد الميزانية ليتم تدبير الاحتياجات وإجراء الترميمات والاصلاحات فى الوقت المناسب ٠

- أن تتم جميع الإصلاحات والترميمات خلال العطلة الصيفية ٠

- تدارك النقص الصارخ فى أعداد العمال وما يترتب عليه من قصور فى نواحى النظافة والحراسة الليلية للمدارس والمنشآت التعليمية ٠

- تحقيقا لعام دراسى متكامل يلزم أن تكون بداية الدراسة السبت الثانى من سبتمبر ونهاية الدراسة الخميس الثانى من ابريل ٠

توصيات خاصة انفردت بها بعض المديريات التعليمية

- إختيار مدير المدرسة الفنية من بين الكفاءات المؤهله علميا (الدقهلية) ٠
- منح مدير أو ناظر المدرسة الفنية مزيد من السلطات المالية والإدارية وترقيته إلى درجة مدير عام فى حالة زيادة عدد فصول المدرسة عن ٤٠ فصلا (الدقهلية) ٠

- إطلاق يد ناظر المدرسة فى حرية التصرف فى ميزانية المدرسة مثل مجالس الاباء — إتحاد الطلاب ، ومتحصلات الانشطة (قنا) .

- إعادة النظر فى جعل التقرير السنوى للمعلم عن عام ميلادى وإعادته إلى ما كان عليه بحيث يكون عن عام دراسى نظرا لتنقلات الكثير من الرؤساء وتعذر وجودهم عند تحرير التقارير (الجيزة) .

- لا يثبت المعلم فى وظيفة إلا بعد مضى عام دراسى ويكون للمديرين الحق فى الاستغناء عنه إذا لم تثبت كفاءته (البحر الاحمر) .

- إفساح المجال أمام معلمى المرحلة الأولى للالتحاق بالتأهيل التربوى ولو أدى الامر إلى تفرغ بعضهم على دفعات لهذه الدراسة (مطروح) .

- إدخال مادة الإدارة والشئون المالية والإدارية ضمن مناهج دور المعلمين والمعلمات وكليات التربية (الغربية) .

- إعادة النظر فى قانون الخدمة المدنية بما يتلاءم ووظائف التربية والتعليم (دمياط) .

- تيسير وسائل مواصلات فى المناطق النائية والعمل على توفير أساليب ومواد الإعاشة بها حتى لا يؤثر ذلك على تنفيذ خطط الموجهين لزيارة المدارس (شمال سينا) .

- عودة نظام البعثات الداخلية للإدارة المدرسية (جنوب سينا) .

- تحديث الإدارة التعليمية والتوسع فى خطط التدريب والبعثات الداخلية والخارجية للقائمين بها (جيزة) .

- تزويد كل إدارة تعليمية بمهندس نقابى وجهاز فنى للمبانى بدلا من الاعتماد على الإدارات الهندسية بالوحدات المحلية (الفيوم) ·
- إنشاء مراكز لصيانة المبانى والأثاث بكل إدارة تعليمية (الدقهلية) ·
- فصل ميزانية الإدارة التعليمية فصلا كاملا عن المديريات التعليمية بحيث يمكنها التحرك والتصرف لا مركزيا فى جميع البنود طبقا لاحتياجات المدارس التابعة لها (البحر الاحمر) ·
- زيادة ميزانية التدريب واستمرار التدريب التجديدى (البحر الاحمر) ·
- توفير ماكينات الطباعة والتصوير (الفيوم) ·
- تحديد العلاقة بين الإدارة التعليمية ومجالس المدن والمجالس المحلية حتى لا يؤدى ذلك الى الكثير من التداخل فى الأمور التعليمية (كفر الشيخ) ·
- دعوة الآباء وأولياء الامور لإصلاح ما يتلفه الأبناء من أثاث ومرافق بالمدرسة دون تحمل الدولة هذه المصروفات (الفيوم) ·

رأى المركز

- تأهيل الكوادر الادارية الحالية تأهيلا خاصا يمكنهم من الاضطلاع بالمهام الادارية على أسس علمية وذلك عن طريق :

- بعثات داخلية فى كليات التربية ومعاهد الادارة المتخصصة لمدة لا تقل عن عام دراسى .

- دورات تدريبية قصيرة فى مختلف المجالات الادارية .

- تطعيم مناهج معاهد وكليات اعداد المعلم بمقررات مناسبة فى الادارة العامة والتعليمية والمشكلات الادارية بالمدرسة المصرية .

- وضع خريطة إدارية ثابتة للمدرسة تتضمن الأوضاع التنظيمية والادارية لتنفيذ العمل المدرسى والأنشطة والبرامج ...

- العمل على استقرار المناخ المدرسى قبل بداية العام الدراسى بحيث تستقر أوضاع العاملين من تعيينات وترقيات وانتدابات قبل بداية الدراسة بوقت كاف .

- العمل على استقرار القيادات الإدارية المحلية فى أماكنها مدة تكفى لتنفيذ سياسة ثابتة بناء على معايير محددة .

- التحديد الواضح للعمليات الإدارية فى ضوء تحليل وظيفى محدد لكل وظيفة إدارية بالمدرسة او المديرية التعليمية والفصل بين الإختصاصات فصلا لا يسمح بأى تضارب أو تعقيدات .

- العمل على تحديد وتوضيح اللوائح الادارية والمالية بما لا يدع مجالا لكثرة التفسيرات والتخبط فى التنفيذ .

- حسن توزيع الإختصاصات وتحديد المسئوليات لناظر أو مدير المدرسة كمدير تربوى يتركز أداؤه فى تحقيق الأهداف التربوية وأن تسخر له جميع الامكانات المالية والمكتبية فى خدمة العملية التربوية .

خاتمـــــة

تناولت هذه الدراسة أهم المحاور التى يقوم عليها تطوير العملية التعليميــة ولقد انبثق من خلال ذلك أهمية تمويل العملية التعليمية التى يقوم عليها إصــلاح العديد من هذه المحاور كتدعيم المبانى بالتوسع فى إنشاء المدارس وصيانتهـــا وإصلاح وترميم الكائن وتزويدها بالأدوات والوسائل والمواد التعليمية اللازمة لرفــع المستوى التربوى للمدرسة كما أن إصلاح الأحوال المادية للمعلم باعتباره حجر الزاويـه فى تحقيق الأهداف التربوية يتطلب المزيد من التمويل لرفع مستواه الاقتصادى الـذى ينعكس على حسن أدائه ٠

ومن أهم محاور الإصلاح تطوير عملية التقويم فى التعليم التى تتدخل فى جميــع حلقات المنظومة التعليمية ، لذلك فلقد اعتبر إصلاح التقويم مدخلاً أساسياً لتطويــر التعليم ٠

ويتطلب إصلاح التقويم تطوير أساليب وعمليات تقويم التلميذ لتغطى جميع جوانبــه السلوكية فيؤدى ذلك بدوره إلى تطوير أداء المعلم ثم تطوير الأدوات التعليميـــة التى يستخدمها فى الأداء كما يتطلب الأمر التحكم فى كثافة الفصول ورفع مستوى المبانى والتجهيزات والمرافق المدرسية ثم تطوير المناهج وأنظمة الإدارة وأساليبها ثم تقويــم الأهداف نفسها للوصول إلى الأمثل فالأمثل ٠

والله ولى التوفيـــق ،،

مدير المركز

د/ حسين بشير محمود

دكتور/ حسين بشير محمـود

المحتـــويـــات



مطبعة وزارة التربية والتعليم

٢٦٥ س ١٩٨٧ — ٣٢٠